الفصل الخامس

جهاد الفقيد سنة (١٩١٠م)

كانت سنة (١٩١٠م) مليئة بالمعارك العنيفة بين الأمة من جانب، والحكومة والاحتلال من جانب آخر، وقد قاد المترجم جيش الأمة في هذه المعارك بشجاعة وثبات، وضاعف جهوده، وشقَّ للحركة الوطنية طريق النصر وسط العقبات التي اعترضتها، والمكايد التي دبرت لها.

خطبته في المؤتمر الوطني

(٧ يناير سنة ١٩١٠م)

اجتمع المؤتمر الوطني (الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني) يوم الجمعة ٧ يناير سنة ١٩١٠م بدار اللواء برئاسة المترجم، وألقى فيه خطبة مستفيضة عن موقف الحركة الوطنية وموقف الحكومة تجاهها، بدأها بقوله:

«إخواني الأعزاء: يجتمع مؤتمرنا الوطني للمرة الثانية بعد تأسيسه ووفاة مؤسسه إلى رحمة مولاه، ويسرني أن أخبر حضراتكم بأن حزبنا الوطني يزداد رسوخًا سنة عن سنة، ويقوى ساعده وتشتد عزيمته بدخول الشبيبة فيه، وانضمامها إليه، فتبعث فيه روح الفتوة ونشاط الشباب، وكلما زادت مقاومة خصومنا لنا، زادت صفوفنا انضمامًا، وزاد عددنا كثرة، فلا يمضي وقت طويل حتى يصبح سكان القطر متحدين في المبدأ والغاية، رغمًا من دسائس الدساسين ووشاية الواشين، ومساعي المتملقين، خدام السلطة المطلقة وعباد الألقاب الضخمة، والوسامات المموهة».

اضطهاد الوزارة للحركة الوطنية

وأخذ يعدد بعض ما لقيته الحركة الوطنية من اضطهاد الوزارة، قال:

«إخواني: أرادت الحكومة إسكات صوت الأمة، فعمدت إلى طريقة الإرهاب، وأخرجت قانون المطبوعات من محفوظاتها، فاحتجت الأمة عليه بكل شدة مع عدم الخروج عن القانون، وأظهرت سخطها على الحكومة واستياءها من أعمالها، فتدخل البوليس في الأمر، وشتت المتظاهرين بالقوة الغشوم، ولولا ما استعمله المتظاهرون من الحكمة في عدم المقاومة لتدخل جيش الاحتلال الذي كان على أهبة الاستعداد، ولسالت الدماء أنهارًا. بعد ذلك رفعت دعاوى على بعض الخطباء بدعوى طعنهم على بعض كبار الموظفين، فحكمت عليهم المحاكم بعدة أحكام ألغي بعضها في الاستئناف، وبعضها تأيد أو تعدل، فسجن الشبان جزاء ما يسمونه تهورًا في الوطنية، ثم رفعت الدعوى على أحمد أفندي حلمي، صاحب «القطر المصري» لنقله مقالة نشرت في إحدى جرائد الأستانة، وعلق عليها بما يفيد عدم موافقته على ما جاء فيها؛ ولكن رأت المحاكم أن مجردالنقل معاقب عليه قانونًا، فعاقبته بالسجن مع التشغيل، وقضت بتعطيل جريدته ستة شهور، ولم يزل هذا الوطني الغيور نزيل السجن للآن، أما الجريدة فظهرت بعد انتهاء مدة إيقافها.

وأخيرًا رفعت الدعوى على الشيخ عبد العزيز جاويش بسبب مقالة (ذكرى دنشواي) فحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور من محكمة مصر الابتدائية بصفة استئنافية، ودخل السجن محترمًا، وخرج منه أكثر احترامًا، وأعلى مقامًا مما دخله، وقد برهنت الأمة على إكرامها له واحترامها إياه بأن قدمت له وسامًا احتفلت بتقديمه له يوم خروجه في (٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩م) في حفلة كبرى بنزل شبرد، كما أظهرت الشبيبة الأزهرية والمدرسية إكبارها له بمظاهرة كبرى سارت فيها جماعة الاتحاد الأزهري، التي كان يقول أعداء حرية الأزهر والأزهريين: إنها ماتت وقبرت بمساعيهم قبحهم الله. ومن الغريب أنهم لم يكتفوا بحبس الشيخ جاويش؛ بل أرادوا إظهار جبروت الحكومة وعظموتها بأن أنذروا اللواء طبقًا لقانون المطبوعات الاستبدادي في نفس اليوم الذي دخل فيه الشيخ السجن.

وقد لاحظ بعضهم مصادفة أخرى، وهي صدور الأمر العالي بترقية بوغوص أغوبيان بك رئيس الجلسة التي حكمت على الشيخ بالحبس في نفس اليوم الذي أفرج فيه عنه، ولا ندري إذا كانت هذه المصادفات حصلت عفوًا أو قصدًا. على أن كل هذه الأعمال لم تكم أفواه الجرائد، ولم تخفف من لهجتها؛ بل إن كلًّا منها سارت في الطريق الذي رسمته لنفسها، غير متحولة عنه، مهما هددت أو أوذيت في محرريها والقائمين بها».

الحكومة ومجلس شورى القوانين

ثم تكلم عن التعديلات التي أدخلت على نظام مجلس شورى القوانين عام (١٩٠٩م) فقال:

«مما نالته الأمة بفضل مجهوداتها في هذه السنة، علنية مجلس الشورى والجمعية العمومية، وتعديل نظام مجالس المديريات، وحق سؤال النظار بمجلس الشورى، وهي مسائل، وإن كانت في ذاتها لا تعد شيئًا مذكورًا بالنسبة للدستور الذي تطلبه الأمة وتسعى وراءه مهما كلفها من المجهودات والأموال والأنفس، إلا أنها تعد خطوة ولو صغيرة في سبيله، وتعود ببعض الفائدة على الأمة لو أحسن أبناؤها استعمالها، وعرفوا طريق الانتفاع بها. وقد ظهرت فوائد علنية مجلس الشورى في مجادلات أعضائه للنظار، وفي مباحثاتهم في القوانين المطروحة أمامهم، فإن الأعضاء أصبحوا يحسبون لصوت الأمة، وللجرائد التي تعبر عن أفكارها حسابًا كبيرًا، وأصبح كل منهم يسعى لنيل ثقة الأمة به ورضاها عنه، بوقوفه موقف المناقش العاقل، والمحاسب المفكر، لا موقف المعاند أو المكابر، حتى اضطروا الحكومة في عدة مواقف إلى احترام آرائهم، والأخذ بملاحظاتهم. نعم إن الذين ظهروا بهذا المظهر الشريف قليلون جدًّا؛ ولكن العيب في ذلك في طريقة الانتخاب التي تحتم أن يكون المنتخب من أصحاب العقار، ولو لم يكن من أصحاب العقول الراجحة، أو المعلومات الواسعة، ولا دواء لهذه العلة إلا تعديل شروط الانتخاب، فلا معنى لأن

يكون اسم المرشح مقيدًا منذ خمس سنوات، أو أن يدفع الخمسين جنيهًا أو الخمسة والعشرين جنيهًا، ضريبة للحكومة مدة سنتين، أو أن يدفع مثل هذا القدر الكبير من المال؛ بل يجب أن يكتفي بأن يكون اسمه مقيدًا في السنة التي يحصل فيه الانتخاب، وأن يكون ممن يحسنون القراءة والكتابة باللغة العربية، وأن يفضل حاملو الشهادات العلمية من الأزهر الشريف، أو من المدارس العليا بمصر أو بأوربا، وإلا فمادام الامتياز لأصحاب العقارات والأطيان فمن الصعب أن يرتقي مستوى المجلس في المعارف عما هو عليه الآن».

تعميم التعليم الابتدائي

«أما تعديل نظام مجالس المديريات وإعطاؤها الحق في وضع ضرائب على الأطيان لا يزيد مجموعها على خمسة في المائة من مجموع الضرائب الأصلية، وصرفها كلها أو جلها في التعليم، فيعود على البلاد بالنفع العميم، فإن نشر التعليم الابتدائي بين جميع طبقات الشعب من أقوى الوسائل لترقية الأمة، وأقرب السبل لإنالتها الحرية والاستقلال، ويجب أن يكون قصدنا جميعًا الوصول إلى جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا ومجانيًّا لكل مصري ومصرية. أقول مجانيًّا لأنه لا يمكن التوفيق بين الإلزام ودفع أجرة على التعليم، ولأن جعله مجانيًّا للفقراء وبأجره للأغنياء، فيه جرح لعواطف الفقراء من التلاميذ الذين يرون أنفسهم محتقرين في نظر إخوانهم ومعلميهم، فالديمقراطية الحقة، والمساواة الحقيقية، يقضيان بأن يكون التعليم الابتدائي مجانيًّا لجميع طبقات الأمة، فقيرها وغنيها، بلا تمييز، حتى يشبَّ التلاميذ على حب المساواة، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أن لا تفاوت بين الناس إلا بخدمة الأمة، وأن أقربهم إلى الله أتقاهم؛ لا أغناهم».

التعليم الثانوي والعالي

«ولا ننس أن التعليم الابتدائي وحده غير كاف لحاجات الأمة، فإن الأمم لا ترقى إلا بالتعليم الثانوي والعالي اللذين يخرجان الطبقة الراقية التي عليها المعول في إدارة أمور العامة والأخذ بيدها إلى طريق السعادة؛ طريق النور، طريق الحرية الأبدية، فيجب أن نسعى في أن يكون بكل عاصمة مديرية أو محافظة مدرسة ثانوية على الأقل، وأن يكون بها محال مجانية لتعليم النابغين من أولاد الفقراء، لا يكون المبلغ المقرر لهم (١٦٠٠ جنيه) في كل سنة من سني التعليم الثانوي الأربعة، من ميزانية تربو على الستة عشر مليون جنيه؛ أي بنسبة جنيه واحد على كل عشرة آلاف جنيه، وهو ما لم يسمع به إلا في مصرنا الأسيفة. أما التعليم العالي فيجب أن يكون أضعاف ما هو عليه الآن، حتى يتخرج للبلاد العدد الكافي من المحامين والأطباء والمهندسين والعلماء والماليين وغيرهم، فتصبح الأمة في غنى بأبنائها عمن يقصدها من علماء الأجانب أو الآفاقيين منهم.

هذا وقد حصلت الانتخابات لمجالس المديريات على نظامها الأخير، ويظهر أن متوسط معارف المنتخبين في هذا الانتخاب الأخير أرقى من الانتخابات السابقة، ولولا القيود التي أدخلتها الحكومة لمنع المتعلمين من الوصول إليها، وما أتاه بعض رجال الإدارة من التداخل في الانتخابات حتى لا ينتخب إلا من تثق الحكومة بإخلاصه لها، لكانت النتيجة أحسن مما وصلنا إليه. ومع كل هذه العيوب، فلو قامت مجالس المديريات بالواجب عليها نحو بلادها، واستعملت ما خول لها من السلطة القليلة، ولم تخضع لأوامر الحكام أو ما يوعز به مفتشو الداخلية ورجال الاحتلال وصنائعه، لخدمت البلاد خدمة عظيمة وقربت زمن الخلاص وتحرير البلاد من سلطة الفرد ومن كل سلطة أجنبية، فمهمة هذه المجالس كبيرة، ومسئوليتها أكبر وأعظم، والأمة مراقبة لأعضائها تذكر لكل منهم حسناته وسيئاته؛ فتكافئ المحسن وتجازي المقصر بالازدراء والاحتقار».

حق سؤال النظار

«أمَّا حق سؤال النظار بالكيفية التي ذكرت في جواب الحكومة ودونت ضمن لائحة المجلس الداخية، فغير وافية بالغرض، ولا تأتي بالفائدة المقصودة إلا إذا حول إلى حق مناقشة يعقبها الاقتراع على الثقة بالوزارة، وسقوطها إذا لم تحز ثقة نواب الأمة، وإلا فما دامت الحكومة تهزأ بالأمة ونوابه، وما دامت الوزارة تعتبر نفسها ممثلة لسلطة الفرد، فلا أمل في الوصول إلى الغاية المطلوبة.

ومما يؤدي ذلك ما حدث أخيرًا من امتناع النظار ورئيسهم عن حضور جلسات مجلس الشورى، حيث لم ترقهم مجادلة بعض أعضائه لهم وانتصار نواب الأمة عليهم في مواقف كثيرة، فامتنعوا عن حضور جلساته من يوم السبت الماضي (أول يناير سنة ١٩١٠م) حتى توضع في لائحة المجلس الداخلية مواد مخصصة تضمن كرامتهم من أن تهان، وتمنع النواب عن مناقشتهم بنفس الشدة التي يجيبهم بها النظار، أو بعبارة أخرى حتى يقبل نوابنا أن يقابلوا شدة النظار معهم وانتهارهم لهم بالخضوع والمسكنة.

قالت هذه الوزارة الحرة: إننا نريد أن نتدرج بالأمة في النظام الدستوري، واستبشرت الأمة خيرًا من هذه الخطوات الصغيرة، وأملها نيل الدستور التام على يديها وفي عهدها، ولكن بمجرد ما آنست من نوابها الرغبة في استعمال حقهم، والميل إلى الانتفاع بما منح لهم (على حسب تعبيرهم) امتعض بعض النظار، وتغلب عليهم ما اعتادوه من خضوع الأعيان لهم، فكبر لديهم أن يعاملوا معاملة وزراء دستوريين، فغضبوا وأضربوا عن الحضور إلى جلسات الشورى، لعلمهم أن لا قدرة لهذا المجلس على إسقاطهم، وظهروا بهذا المظهر الغريب المغاير للمبادئ الدستورية، وبرهنوا للأمة بأن وزارتهم لم تكن تلك الوزارة الحرة التي كان يؤمل الخير العظيم في عهدها، وقابلت الأمة تعيينها بالبشر والإيناس. نعم كانت الأمة تعتقد حسن نيات الكثير من أعضائها، رغمًا مما صدر في أيامها من القوانين الاستبدادية، كقانون

الصحافة، وقانون النفي الإداري، ولكن هذا الإضراب الأخير وترفعهم عن حضور جلسات الشورى ما لم يتعهد النواب بمعاملتهم معاملة العبد للسيد، أو المتعلم للمعلم، أضعف الثقة بهم ومال بالأمة عنهم، فعلى من وافق الوزارة من النظار لمجرد التضامن مع إخوانهم، أن يدركوا أهمية الحالة وخطورة الموقف، وأن يتركوا مراكزهم حتى تعلم الأمة عدوها من صديقها، فتعامل كلًّا بما يستحق، وإننا منتظرون عودة الجناب العالي الخديوي ليضع لهذه الحالة السيئة حدًّا، ويوقف النظار عند حدهم، وإلا فليمتنع مجلس الشورى عن الاجتماع، ويرفع الأمر للأمة صاحبة الكلمة العليا، فتعلم أن ما وعدت به من رد الدستور إليها تدريجيًّا، وعد كاذب لا يراد به إلا تخدير أعصابها، فتسكت عن المطالبة به، وهو ما حذرناها منه من مبدأ ما يسمونه (سياسة الوفاق)».

الميزانية

«اشتغل مجلس الشورى بنظر الميزانية، وفحصها بقدر ما سمح له الوقت الممنوح له وهو قليل جدًّا، وقدم بعض ملاحظات عليها نالت استحسان الأمة وإن كانت قليلة جدًّا بجانب ما كان يلزم تقديمه من الانتقادات لو كان لديه متسع من الوقت، ومع ذلك ورغمًا عن إفحامه لناظري المالية والأشغال، لم تعبأ الحكومة بملاحظاته، بل أصدرت الميزانية كما هي، دون أن تكلف نفسها مئونة الرد على مجلس الشورى، وظهرت أمام الأمة بمظهر المستبد المحتقر لآراء نواب من يدفعون الضرائب، ويسلمونها لهذه الحكومة تبددها، وتسرف في صرفها على ما لا خير فيه لمصر، متبعة أوامر المستشار المالي مندوب الحكومة الإنجليزية.

لا يمكن لمجلس الشورى أن يفحص الميزانية فحصًا جديًّا إلا إذا قدمت إليه في أول انعقاده -أي في ١٥ نوفمبر- وخصص كل جلساته إلى ٢٠ ديسمبر في فحصها في جلسته العمومية، أو بواسطة لجنة من أعضائه تنتقدها بابًا بابًا وفصلًا فصلًا، ونقارن بين ما تصرفه مصر وما تصرفه الدول المتمدنة كفرنسا مثلًا، ونقارن

بين مرتبات الموظفين الكبار هنا وهناك، لترى كيف أن مال المصريين أصبح نهبًا لمن طلب؛ إذ ترى «القلم» له مراقب، ورئيس، ونائب رئيس، ومساعد نائب رئيس، ومع هؤلاء الرؤساء الأربعة كاتبان أو ثلاثة، والأمثلة على هذه التصرفات كثيرة جدًّا، لا يتحمل نطاق هذه العجالة شرحها وسيقوم اللواء بهذه المهمة خدمة للأمة».

الدفاع عن الفلاح

وتكلم عن فداحة الضرائب التي تصيب الفلاح بالنسبة لمجموع الممولين فقال:

«وهناك مسألة أخرى يجب على نواب الأمة الاشتغال بها، وهي تحمل الفلاح المصري أكبر جزء من الميزانية المصرية، فكلكم تعلمون أن لجان تعديل الضرائب جعلت أساس تقديرها أن تكون الضريبة بنسبة ٢٨ في المائة من الإيجار، بحيث لا يزيد ما يدفع عن الفدان عن (١٦٤ قرشًا) سنويًّا، وتعلمون أن أصحاب الأملاك المبنية في المدن المقرر فيها دفع عوائد أملاك كانوا يدفعون جزءًا من ١٢ من إيجار أملاكهم؛ أي ٨٪ تقريبًا، ثم زيدت بمقدار الربع من أول عام (١٩٠٩م)؛ ولكن من الغريب أن التجار لا يدفعون شيئًا، وكذلك المصارف وأصحاب الأموال المنقولة على العموم، فمن اشترى بجميع أمواله أسهمًا من البنك العقاري أو الأهلي مثلًا لا يدفع للحكومة شيئًا؛ في حين أن الفلاح الصغير الذي يملك قيراطًا أو قيراطين يدفع ثلث إيراده، وإذا نقص المحصول أو أتلفته الدودة باع ماشيته لدفع غائلة الصراف، ومنعه من بيع ملكه تسديدًا لمال الحكومة الذي يبذر باليمين والشمال، فيجب على الكتَّاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب، ويشرحوه شرحًا وافيًا، حتى يقف الرأي العام على ما يصيب الفلاح من الظلم الفادح بتحمله ما يقصم ظهره من الضرائب، وحتى يمكن أعضاء الشورى أن يجعلوا لهذه المسألة نصيبًا من اهتمامهم وقت درس الميزانية للعام المقبل (١٩١١م)، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن يهتموا بإيجادها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب عن الأطيان وتحسين

حالة الفلاح المسكين الذي يكد طول سنته هو وزوجته وأولاده، ولا يحصل إلا على القوت الضروري من الذرة، وإذا نقص محصول القطن عن سداد ما عليه من الإيجار أخذ منه محصول الذرة كله أو بعضه؛ فانظروا إلى هذا التعس الذي عليه أساس العمران بمصر، والذي لم تتغير حالته المعاشية، بل هي هي حياة بؤس وشقاء، وجهل لا يماثله فيها فلاح آخر؛ الفلاح المصري أتعس فلاح في العالم، أتعس من الفلاح الروسي الذي يضرب بشقائه المثل، ولا خلاص له من هذه الحالة إلا بنشر التعليم الابتدائي وجعله إجباريًّا، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة وأمام الملاك الذين يزيدون عليه الإيجارات بمناسبة وبغير مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الملاك وظلم الحكومة».

الرسوم الجمركية

«وهناك مسألة أخرى جديرة بالاهتمام؛ وهي مسألة الجمارك والمعاهدات التجارية التي تبرمها الحكومة مع الدول، دون أخذ رأي مجلس الشورى، ودون مراعاة صالح البلاد، أو المبادئ الاقتصادية التي تقضي بضرب المكوس على الأصناف التي يوجد مثلها في البلاد، وعدم فرض شيء منها على ما تحتاج إليه البلاد من الحاصلات، أو ما يكون ضروريًّا منها للفقراء؛ فهل يعقل أن تؤخذ عوائد جمركية على الفحم الحجري مثلًا، أو الآلات الزراعية أو الحديدية على العموم، مع افتقار البلاد إليها، وعدم وجود شيء منها في أرض مصر؟ وهل من المعقول أن يؤخذ على الحنطة والدقيق مثل ما يؤخذ على الخمور، أو يؤخذ على المنسوجات القطنية لملابس الفقراء مثل ما يؤخذ على الحرير وهو من كماليات الأغنياء؟ إن مثل هذه الأمور المخالفة للعقل والعلم، لا توجد إلا في مصر، حيث الاحتلال يدبر الأمور لغاية واحدة هي دفع فوائد الديون، وتوظيف من لم يجدوا الكفاف في بلادهم بأرقى الوظائف هنا وبأعلى المرتبات.

أظنكم لم تنسوا أن الحكومة فرضت ضريبة ٨ في المائة على ما يغزل من القطن في مصر، فأماتت هذه المصانع مراعاة لمصالح الغزالين في إنجلترا. لكن هل تعلمون أنها لم تأخذ شيئًا على الخمور التي تصنع في مصر، وتوجد معاملها بكثرة في ضواحي العاصمة، بل في شوارعها، ولا على معامل البيرة بمصر والإسكندرية وغير ذلك؟ هذا ما لم أجد له جوابًا للآن».

تشريع العمال والنقابات

وقال عن نقابات العمال والتشريع الخاص بهم:

«العمالُ في بلادنا مهملون كالفلاح، فلا قانون يلزم المقاول بدفع تعويض لمن يموت شهيد عمله، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب، ومن الأمثال العامية (إن الفاعل ديته أجرته). ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه، فهي كما قلنا وقررنا لا تهتم إلا بدفع فوائد الديون، أو شبه شركة لاستغلال وادي النيل.

نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأطئ رأسها أمامها، ولقد أصبح حزب العمال في إنجلترا من الأحزاب المسموعة الكلمة بهمة من كرسوا حياتهم لخدمة هذه الطبقة من الأهالي، مثل المستر كير هاردي وإخوانه، وإني أنتهز هذه الفرصة لأهدي وافر شكرنا لهذا النائب وإخوانه من الإنجليز والإيرلنديين الذين حضروا المؤتمر المصري بجنيف في شهر سبتمبر الماضي وعضدونا في كل مطالبنا، ووافقوا على جميع الاقتراحات والطلبات التي قررها المؤتمر المذكور.

بفضل مجهودات هذه النقابات، وضعت قوانين في إنجلترا وفرنسا وألمانيا، تضمن لكل عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشًا سنويًّا متى بلغ سنًّا معلومة، ولم يكن لديه ما يسد به الرمق ويمنعه من التكفف، ولقد كان هذا القانون بإنجلترا هو الباعث على تغيير أساس ربط الضرائب، وتحميل عظيم لأصحاب الأموال من اللوردات والأغنياء، ونشأت من ذلك هذه الأزمة المالية والاقتصادية التي ربما

جرت إلى إلغاء مجلس اللوردات، أو على الأقل جزء عظيم من اختصاصاته. كل ذلك بفضل العمال ونقاباتهم ومجهوداتهم».

مدارس الشعب

«ولا سبيل لإيجاد مثل هذه الحركة المباركة في مصر حتى يصبح الصانع والمزارع في مأمن من الفقر والتكفف عند الشيخوخة أو المرض، أو لتحسين حالته المعيشية إلا بالإكثار من فتح المدارس الليلية في المدن والقرى؛ لتعليمهم حقوقهم وواجباتهم، وتفهيمهم أهمية النقابات وشركات التعاون، ولقد بدأ حزبنا المبارك في تنفيذ هذه الفكرة، فأنشأ في العاصمة أربع مدارس للصناع، في أقسام الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، تحوي كل منها نحو مائة وعشرين تلميذًا من حرف مختلفة، وصنائع متباينة، فنجد النجار بجانب صانع الأحذية، وقاطع الأحجار يكاتف الطباخ، وكلهم متشوقون للتعليم، باذلون جهدهم في التحصيل، حتى أن الطالب منهم ليتمكن من القراءة والكتابة في أقل من ستة شهور، وقد انتشرت هذه الحركة في كثير من مدن القطر وقراه، بفضل المخلصين العاملين من رجال الحزب الوطني ومن غيرهم، ولم يكتف أنصار العمال بذلك، بل أسسوا بقسم الخليفة جمعية للخطابة تعقد جلساتها مساء كل يوم خميس، ليخطب فيها المعلمون والعمال بأنفسهم، بعبارة تكاد تكون صحيحة، ولقد حضرت إحدى هذه الجلسات مع بعض الإخوان، وسمعنا ما ألقاه اثنان من أعضائها، وهما من صانعي الأحذية، وكان كلامهما دائرًا على وجوب إتقان الصناعة لمزاحمة الأجانب.

وسنسعى في عامنا الجديد في تعميم هذه المدارس والجمعيات في جميع أقسام المحروسة وإننا لا نعدم في كل قسم منها من يقوم بنفقتها والصرف عليها، فإن هذا العمل من أحسن ما يمكن لأهل الخير التنافس فيه والصرف عليه، فعليكم إخواني بنشر مبادئ التعليم بين هذه الطبقة التعسة، وتأسيس المكاتب الليلية، ومساعدة النقابات بأموالكم وآرائكم، وعلى رجال الشبيبة الحرة التبرع بالقليل من وقتهم في

إلقاء الدروس والمحاضرات النافعة في هذه المدارس والجمعيات، حتى يترقى العامل الفقير، ويدرك أن له حقًّا في أن يعيش عيشة لا كعيشة البهائم».

مسألة قناة السويس

وتكلم عن مشروع مد امتياز قناة السويس[1] الذي كان يشغل الأذهان في ذلك الحين وما انتهى إليه من عرضه على الجمعية العمومية قال:

«من المسائل المهمة التي شغلت الرأي العام بمصر مسألة قناة السويس، ومشروع مد أجلها أربعين سنة جديدة، أولها سنة (١٩٦٩م)، مقابل مائة مليون فرنك على أربعة أقساط سنوية، ونصيب سنوي في الأرباح من سنة (١٩٢١م)، وقد شرح (اللواء) المشروع ونبه إلى مضاره، ونشر نصر مشروع لاتفاق الذي كان يراد حمل وزارتنا على التصديق عليه قبل أن يطلع الرأي العام عليه، كما حصل في مشتري سكة حديد الواحات الذي وقع ناظر المالية على نسخته الإنجليزية، وسعادته يجهل هذه اللغة تمامًا، ولم يترك له الوقت لترجمتها بالعربية وصدق عليه مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالي الخديوي، بدون أن يطلع عليها باقي النظار، الأمر الذي كان موضوع حديث القوم في اجتماعاتهم، ولكن وفق الله الأمة في مسألة القناة إلى إقناع الحكومة بضرورة عقد الجمعية العمومية لإبداء رأيها في هذه المسألة الهامة، فقرر ذلك مجلس النظار، ووعد باجتماعها في أوائل ديسمبر، إلا أن ما بذله الإنجليز ورجالهم ونصراؤهم من المساعي، أخرت اجتماعها للآن، وقد قالت وقتئذ جرائد أوربا المالية أن القصد من هذا التسويف حصول الحكومة على الأغلبية في الجمعية العمومية، فتوافق على قبول المشروع بعد أن يكون الرأي العام قد هدأ أو اشتغل بمسألة أخرى، ويشاع في هذا الموضوع أقوال كثيرة كان «اللواء» ينشرها في أوقاته،

(١) سيرد الكلام عنه فيما يلي ص١٥٢.

حتى يجعل الأمة على حذر من سعي الساعين لخدمة الإنجليز، ولتبقى على معارضتها إلى النهاية».

الأحياء الوطنية والصحة العامة

وتكلم عن إهمال الحكومة للأحياء الوطنية بالقاهرة والشئون الصحية عامة، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدي بالعاصمة، قال:

«قبل أن أختم هذه الخطابة أقول كلمتين عن حالة مدينة القاهرة، وإهمال الأحياء الوطنية بها، وعدم الاعتناء بصحة أهالي القطر لدرجة مروعة؛ إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات في السنة، يتراوح بين ٦٠ و٨٠ في الألف، مع أنها في لندرة ١٨، وفي باريس ٢٠، وفي باقي مدن أوربا الكبرى لا تزيد على ٢٥ في الألف مطلقًا. وليس هذا لفقر الميزانية المصرية، ولكن من إهمال مصلحة الصحة وصرفها المبالغ المخصصة لها في الأحياء التي يقطنها الإفرنج وإهمالها باقي الأحياء، فبينما تجد شوارع جردن سيتي بالقصر العالي مرصوفة بالمكادام، وبها الأنوار تتلألأ، حيث لا ساكن ولا أنيس، تجد أحياء برمتها لا ينفذ إليها نور الشمس نهارًا، ولا يوقد فيها مصباح ليلًا، ولا تعرف للكنس والرش اسمًا، مع أن الكل سواء في دفع عوائد الأملاك، ومن الظلم البين أن سكن الحارات يلزمون بإبقاء المصابيح على أبوابهم، بمصاريف من طرفهم، مع دفع العوائد، وهذه الحالة ظاهرة للعيان لا تحتاج لشرح طويل، فكلكم تشكون من كثرة وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال، وتراكم الأوساخ في الحارات وداخل البيوت. ولا دواء لهذه الحالة السيئة إلا الإسراع بتأسيس مجلس بلدي ينتخبه السكان، ولكن لا على طريقة الانتخاب المتبعة بالإسكندرية، تلك الطريقة التي جعلت كلمة الأجنبي هي العليا، وكلمة الوطني هي السفلى؛ بل على طريقة تضمن أن يكون لأصحاب البلد النفوذ الحقيقي فيه فلا تبذر أموال المدينة على إنشاء شوارع بجهات لا سكان بها، كشارع البحر الأعمى،

الذي سيكلف الحكومة خمسين ألف جنيه، وغير ذلك من الأعمال التي تستفيد منها بعض شركات المضاربة التي جرت الخراب على الأمة».

المطالبة بالدستور

وقال داعيًا إلى مطالبة الخديوي بالدستور:

«إخواني: الجناب العالي الخديوي موجود الآن بالمدينة المنورة[١]، بجوار قبر أشرف الكائنات، وغدًا تذكار توليته على الأريكة الخديوية، ولذلك أقترح عليكم إرسال تلغراف إلى سموه لتهنئته بعيده الميمون، وللتوسل إليه بالمصطفى أن يرد إلينا الدستور، ليكون ذلك أحسن أثر لقيامه بفريضة الحج المبرور، تحفظه له الأمة، ويذكره له التاريخ مدى الدهر».

وختم خطبته بالاحتجاج على الاحتلال، ومطالبة الخديوي بالدستور، ولقد جاءت هذه الخطبة من أجل خطب الفقيد؛ لما احتوته من الآراء الصائبة، والأفكار الناضجة، في شتى المواضيع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحليل المسائل الكبرى، التي تتناول الحركة الوطنية في جميع نواحيها، وقد قوبلت بالتصفيق والاستحسان في معظم مواضعها.

خطباء المؤتمر

وخطب من بعده أحمد بك لطفي في استقلال القضاء في مصر، ومحمد بك علي علوبة (باشا) في فوضى التشريع، والأستاذ مصطفى الشوربجي (بك) في سياسة العنف، والشيخ عبد العزيز جاويش في مشروع البعثة الأزهية، ومشروع إنشاء مدرسة روضة الأطفال، وألقى الشيخ علي الغاياتي قصيدة وطنية عن مصر

(١) أدى الخديوي عباس فريضة الحج سنة ١٣٢٧هـ (ديسمبر ١٩٠٩م)، وزار المدينة المنورة في أوائل يناير سنة ١٩١٠م (ذي الحجة سنة ١٣٢٧هـ)، وعاد بطريق سكة حديد الحجاز إلى ميناء حيفا، وأبحر منها إلى الإسكندرية فبلغها يوم (٥ يناير سنة ١٩١٠م).

والاحتلال، وخطب المسيو كورتلمون Courtellemont مندوب جريدة (الفيجارو) ومجلة (الألستراسيون) الفرنسيتين، ومداموزيل بييه Biais سكرتيرة جمعية النساء الفرنسيات بباريس في تأييد المطالب الوطنية.

واستمر المؤتمر في انعقاده ثلاث جلسات: الأولى والثانية يوم الجمعة، والثالثة صباح السبت، وكان أشبه ما يكون بمجلس نيابي؛ لما تناول من المسائل المهمة والأبحاث العظيمة التي ترتبط بحياة البلاد السياسية والإنشائية.

وأقر في ختام الجلسة الثالثة اقتراحًا للمترجم بإضافة مادة جديدة على قانون الحزب، وهي: «للجنة الإدارية الحق في تغيير مادة أو أكثر من مواد القانون الداخلي للحزب، كلما رأت مصلحة في ذلك، ما عدا المواد الخاصة بمبادئ الحزب، وبانتخاب الرئيس واللجنة الإدارية في نهاية كل ثلاث سنوات، ويجب أن يكون قرار التغيير صادرًا على الأقل من ثلثي أعضاء اللجنة».

وليمة شبرد

وأقيمت في مساء الجمعة (٧ يناير سنة ١٩١٠م) وليمة شائقة في نزل شبرد، حضرها لفيف كبير من أعضاء الحزب، ووقف الفقيد في ختامها فقال:

«لدي كلمة صغيرة أريد أن أقولها لكم؛ وهي أن هذا المجتمع ذكرني بالمجتمع الذي أقامته جمعية الاتحاد والترقي في (شهر يولية سنة ١٩٠٩م) بعد انتصارها، وكنت منبين المدعوين إليه، وإني أسأل الله أن يمد في أجلي حتى أحضر للحزب الوطني اجتماعًا كاجتماع جمعية الاتحاد، يقيمه بعد فوزه في جهاده وإدراكه غايته الشريفة التي يسعى إليها، وهي: الدستور والاستقلال».

فصفق الحاضرون تصفيقًا طويلًا متكررًا، وأمنوا على دعاء الرئيس.

الاحتفال بالعام الهجري

(غرة المحرم سنة ١٣٢٨ – يناير سنة ١٩١٠م)

أقام شباب مصر احتفالًا فخمًا بعيد رأس السنة الهجرية (سنة ١٣٢٨هـ)، وكان يوم ١٢ يناير ١٩١٠م، بمسرح (البيلوت باسك) بشارع عماد الدين، خلف التلغراف المصري، ورأس الاحتفال الأستاذ أحمد بك لطفي، وخطب فيه حفني أفندي محمود (بك) عن طلبة المدارس الثانوية، ثم علي فهمي كامل بك، ثم الأستاذ مرقس حنا بك (باشا) فالمسيو كورتلمون.

قصيدة حافظ إبراهيم

ثم وقف شاعر النيل «حافظ إبراهيم» وألقى قصيدة من أبلغ شعره، قال في مطلعها يحيي هلال العام الجديد:

لي فيكَ حين بَدَا سَناك وأشرقا ... أمــلٌ ســألتُ اللهَ أن يتحققــا

ثم ذكر العام الذي مضى وما أصاب مصر فيه من كوارث، قال:

أشرِقْ علينا بالسعود ولا تكنْ ... كأخيك[1] مشئوم المنازل أخرقا

إلى أن قال ينعى حرية الصحافة، ويذكر ما أصابها من الضغط والاضطهاد:

ورمى على أرض الكنانة جِرمَه ... بالنازلات السُّود حتى أرهقا
حصدت مناجله غِرَاس رَجائنا ... ولو أنها أبقت عليه لأوْرَقا
فتقيدت فيه (الصحافة) عنوة ... ومشى الهوى بين الرعية مطلقا
وأتى يساومُ في (القناة) خديعة ... ولو أنها تمت لتم بها الشقا
إن البلية أن تُباع وتُشترى ... مصر وما فيها وأن لا تنطقا
كانت تواسينا على آلامنا ... صحف إذا نزل البلاء وأطبقا

(١) أي هلال العام الماضي.

فإذا دعوتُ الدمع فاستعصى بكت ... عنا أسى حتى تغص وتشرقا
كانت لنا يوم الشدائد أسهمًا ... نرمي بها وسوابقًا[١] يوم اللقا
كانت صِمامًا للنفوس إذا غلت ... فيها الهمومُ وأوشكت أن ترهقا
كم نفست عن صدر حر واجد[٢] ... لولا الصمامُ من الأسى لتمزقا
مالي أنوح على الصحافة جازعًا ... ماذا ألمَّ بها وماذا أحدقا
قصوا حواشيها وظنوا أنهم ... أمنوا صواعقها فكانت أصعقا
وأتوا بحاذقهم[٣] يكيد لها بما ... يثني عزائمها فكانت أحذقا

وقال يخاطب الشباب ويهيب بهم أن يعملوا ليردوا إلى مصر مجدها واستقلالها:

أهلًا بنابتة البلاد ومرحبًا ... جدَّدتمُ العهد الذي قد أخلقا
لا تيأسوا أن تستردوا مجدكم ... فلرُبَّ مغلوبٍ هوى ثم ارتقى
مدتْ له الآمال من أفلاكها ... خيط الرجاء إلى العلا فتسلقا
فتجشموا للمجد كل عظيمة ... إني رأيت المجد صعب المرتقى
من رام وصل الشمس خيوطها ... سببًا إلى آماله وتعلقا
عارٌ على ابن النيل سبَّاق الورى ... مهما تقلب دهرُه أن يُسبقا
أو كلما قالوا تجمع شملهم ... لعب الشقاق بجمعنا فتفرقا
فتدفقوا حججًا وحوطوا نيلكم ... فلكم أفاض عليكم وتدفقا
حملوا علينا بالزمان وصرفه ... فتأنقوا في سلبنا وتأنقا[٤]

(١) السوابق من صفات الخيل: أي كانت لنا عدة في الجهاد.
(٢) الوجدان: الخزين.
(٣) يريد رئيس الوزارة بطرس غالي باشا، ولكن الحق أن تبعة ذلك يتحملها الوزراء جميعًا لا بطرس باشا وحده.
(٤) أي حاربنا المحتلون بأحداث الزمان ونوائبه، وتأنق في الأمر: أي بالغ فيه.

هـزوا مغاربهـا فهابـت بأسـهم ... يـا ويلكـم إن لم تهـزوا المـشرقا[١]
فتعلمـوا فـالعلمُ مفتـاح العـلا ... لم يُبـق بابًـا للـسعادة مغلقـا
ثـم اسـتمدوا منـه كـل قـواكم ... إن القـوي بكـل أرض يُتقـى
وأبنوا حوالي حوضكم من يقظة ... سورًا وخطوا من حذار خندقا
وزنـوا الكـلام وسـددوه فـإنهم ... خبأ ولكـم في كـل حـرف مزلقا
وامشوا على حذر فإن طريقكم ... وعـرٌ أطـاف بـه الهـلاك وحلقا
نصبوا لكم فيه الفخاخ وأرصدوا ... للـسالكين بكـل فـج موبقـا[٢]
المـوتُ في غـشيانه وطروقـه ... والمـوت كل المـوت ألا يطرقا[٣]
فتحينـوا فـرصَ الحيـاة كثـيرة ... وتعجلوهـا بـالعزائم والرقـى
أو فاخلقوهـا قـادرين فـإنما ... فـرص الحيـاة خليقـة أن تخلقـا
وتفيـأوا ظـل الأريكـة واقـصدوا ... ملكًـا بأمتـه أبـر وأرفقـا
لا زال تـاج الملـك فـوق جبينـه ... تحـت الهـلال يـزين ذاك المفرقـا

وتعددت الحفلات بالعام الجديد في مختلف نواحي القاهرة والأقاليم.

مسألة قناة السويس ورفض مد امتياز الشركة

في (أواخر سنة ١٩٠٩م، وأوائل سنة ١٩١٠م) شغلت الرأي العام مسألة كبرى تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية، ونعني بها مشروع مد امتياز قناة السويس، وفحوى هذا المشروع أن المستشار المالي البريطاني مستر بول هارفي أخذ يفكر -بهواه- في وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال، فدخل في مفاوضة مع

(١) يشير إلى الإنجليز أي أنهم مدوا سلطانهم في دول الغرب، ويدعو المصريين إلى أن يجعوا لمصر هذه المكانة في الشرق.

(٢) الفجُّ: الطريق، والموبق: المهلك.

(٣) أي إذا كان في الإقدام موت، فإن في الاستسلام موتًا أكبر.

شركة قناة السويس؛ لمد امتيازها أربعين عامًا، تلقاء أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة، وجانب من الأرباح من سنة ١٩٢١م إلى سنة ١٩٦٨م. وقد ظل المشروع في طي الخفاء زهاء سنة، وكان في عزم الوزارة[١] إنفاذه بسرعة، حتى لا يزعجها احتجاج الصفح الوطنية؛ ولكن فريدًا تمكن من الحصول على نسخة المشروع في (أكتوبر سنة ١٩٠٩م)، فبادر إلى نشرها في اللواء، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه، ومبلغ الغبن الذي يصيب مصر من ورائه، وشرح ذلك في سلسلة من مقالات مستفيضة، دلت على سعة إلمامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها، من الوجهتين السياسية والمالية، وخلاصة المشروع أن أجل امتياز الشركة محدد بحسب عقد الامتياز بتسع وتسعين سنة، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أي من (١٧-١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩م) وتنتهي في (١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨م)[٢]، فاتفق المستشار المالي والشركة، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة، بعد الستين التي كانت باقية، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة من تاريخ توقيع العقد الجديد، فيمتد أجل الامتياز إلى (٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨م)، وفي مقابل ذلك تدفع للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه، على أربعة أقساط سنوية متساوية، تبدأ في (١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠م)، وتدفع لها أيضًا من صافي أرباحها جزءًا في المائة، يدفع من أول سنة (١٩٢١م)، بالنسب الآتية: ٤٪ من سنة (١٩٢١م) لغاية سنة (١٩٣١م)، و٦٪ من سنة (١٩٣١م) إلى سنة (١٩٤٠م)، و٨٪ من سنة (١٩٤١م) إلى سنة (١٩٥٠م)، و١٠٪ من سنة (١٩٥١م) إلى سنة (١٩٦٠م)، و١٢٪ من سنة (١٩٦١م) إلى سنة (١٩٦٨)؛ ويكون صافي أرباح القناة مناصفة بين الشركة والحكومة، من سنة (١٩٦٩م) إلى سنة (٢٠٠٨م)؛ أي فترة

(١) وزارة بطرس غالي باشا.

(٢) راجع تاريخ قناة السويس وتطوارتها في كتابنا «عصر إسماعيل» ج١ ص٥١، ٩٤، وج٢ ص٥٧، وكتاب الثورة العرابية ص٤١، ٣٨٧، ٤٣٠ وطبعات سابقة.

الامتياز الجديدة (بدلًا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر، طبقًا لعقد الامتياز الأصلي).

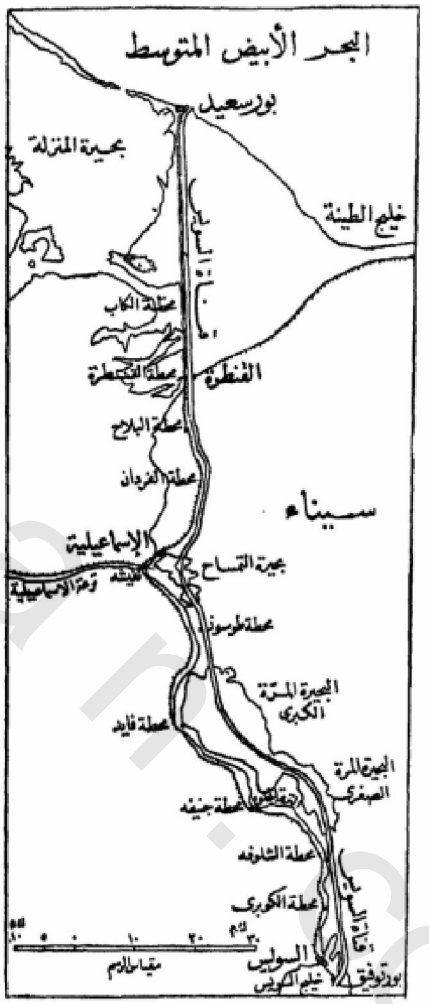

قناة السويس وتواريخها الهامة

- ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ منح سعيد باشا امتياز القناة إلى المسيو دلسبس.
- ٥ يناير سنة ١٨٥٦ شروط الامتياز.
- ٢٥ إبريل سنة ١٩٥٨ ابتداء العمل في حفر القناة.
- ٦ يولية سنة ١٨٦٤ حكم الإمبراطور نابليون الثالث.
- ١٧-١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ افتتاح القناة للملاحة.
- ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بيع أسهم مصر في القناة إلى انجلترا.
- ٧ إبريل سنة ١٩١٠ رفض الجمعية العمومية المصرية تجديد الامتياز.
- ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ عودة القناة إلى مصر بقرار التأميم الذي أصدره الرئيس جمال عبد الناصر.

فالمشروع هو عبارة عن تقدمة مالية لمصر لا قيمة لها، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة بدلًا من أن تكون القناة وأرباحها، أو بعبارة أخرى، هو تنازل عن ملكية

القناة هذه المدة الطويلة، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه، وحصة من الأرباح من سنة (١٩٢١م) إلى سنة (١٩٦٩م)، ومجموع ذلك نحو (٣٢ مليون جنيه).

قال الفقيد في ختام أول مقالة له عن هذا المشروع[١]:

«كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل في أمر إطالة أمد الشركة، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب في ضياع استقلال مصر، وكل مصري حر يتوق لأن يراها ملكًا لمصر، حتى لا يبقى لأوربا وجهه لتداخل في أمورنا خصوصًا وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهوم، وهي تبلغ ثلث المجموع.

إنَّ فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية تعود على إنجلترا؛ إذ تصبح صاحبة القول في القناة لمدة مائة سنة، تبتدئ من الآن، وتنتفع بفائدة سهومها طول هذه المدة، مقابل ما تأخذه الخزينة المصرية من النصيب القليل بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير لو انتظرت هذه السنين الباقية.

فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر، والأمة تنتظر من الوزارة أن لا تتساهل فيها، تساهلها في مشترى خط حديد الواحات الغربية، إنقاذًا لشركة إنجليزية من الإفلاس، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية الاتحاد في الدفاع عن صالح البلاد فيها، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها، وكذلك نتظر من مجلس الشورى الذي سيعقد في ١٥ نوفمبر المقبل، أن لا يغفل سؤال الحكومة عنها، حتى لا تضحى مصالح القطر المالية والسياسية خدمة للحكومة الإنجليزية في السودان، فحسبنا ما فات».

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة، قبل البتِّ فيه، واجتمعت اللجنة الإدارية (مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩م) وأصدرت القرار الآتي:

---

(١) «اللواء» ٢٥ أكتوبر سنة (١٩٠٩م).

«نظرًا لخطورة مسألة قناة السويس اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩م، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه المسألة، فقررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأي الأمة في مشروع مد امتياز القناة قبل البتِّ فيه، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجناب العالي ورياسة مجلس النظار، ورياسة الجمعية العمومية».

وهذه نصوص التلغرافات:

١

«مولاي الخديوي المعظم:

الحكومة تتفاوض مع شركة قناة السويس في شأن امتداد أجل امتيازها، ولما كان هذا العمل من الأمور الخطيرة التي تمس صوالح الأمة، لذلك يلتمس الحزب الوطني أن لا تحرم الأمة من أخذ رأيها في المفاوضات، التي تدور الآن مع الشركة، وذلك تحقيقًا لآمال الأمة في سموكم الكريم».

محمد فريد
رئيس الحزب الوطني

٢

«رئاسة مجلس النظار بمصر:

الحكومة المصرية تتفاوض مع شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها، وبما أن هذا العمل من أهم الأعمال التي يلزم أن يكون رأي الأمة قطعيًّا فيها، نرجو أن لا تتحمل الحكومة كل مسئوليته، فالحزب الوطني يحتج على هذا العمل إن تم بدون أخذ رأي الأمة».

٣

«صاحب الدولة الأمير حسين كامل باشا رئيس الجمعية العمومية:

الحكومة المصرية تخابر شركة القناة في شأن امتداد أجل امتيازها، ولما كان هذا العمل من الأمور التي يجب أن يكون رأي الأمة قطعيًّا فيها، فالحزب الوطني يرجو من دولتكم بصفتكم رئيس الجمعية العمومية التي تمثل الأمة السعي في عقدها لأخذ رأيها في العمل الخطير، وهو ما تؤمله الأمة في شعوركم الوطني، ومبدئكم الدستوري».

ولقد كان نداء الفقيد صيحة الخطر التي استجابت لها البلاد في هذه المسألة، فقامت بطوائفها وصحافتها تنادي بوجوب عرض المشروع على «الجمعية العمومية» قبل البت فيه، وكادت الحكومة تبرم المشروع، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطني حوله، فاضطرت تحت ضغط الرأي العام أن تتريث قبل البت فيه.

وجاء المشروع وما لابسه من الأسرار حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور؛ إذ لو كان في البلاد دستور لما فكرت الحكومة في إبرامه، دون مصادقة نواب الأمة، فقويت بذلك حجج المطالبين بإنشاء مجلس نيابي، تتمثل فيه سلطة الأمة، ينقذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبي، والاستبداد الداخلي، وكذلك جاء حجة قوية، على أن الحكومة التي كانت قائمة، إنما تعمل دائمًا على ما يرضي الدولة الإنجليزية، بغير أن تحسب للأمة المصرية حسابًا، أو تقدر لمصالحها أو لمرافقها قدرًا.

صوت الشعر

قصيدة حافظ إبراهيم

حركت مسألة القناة روح الشعر في نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم؛ فنظم قصيدة من بليغ شعره القومي، وصف فيها الحالة السيئة التي وصلت إليها البلاد، وأيد الحركة الوطنية في مطالبها، وعبر عن آلامها وآمالها؛ قال في مطلعها:

لقد نصلَ الدُّجى فمتى تنامُ ... أهمٌّ ذاد نومك أم هُيام[1]

إلى أن قال:

أيجملُ بالأديب أديب مصر ... بكاء الطفل أرْهقه الفطام
ويصرفه الهوى عن ذكر مصر ... ومصر في يد الباغي تضام
عدمت براعتي إن كان ما بي ... هوى بين الضلوع له ضِرام
وما أنا والغرام وشاب رأسي ... وغال شبابي الخطب الجسام
وربَّاني الذي ربى (لبيدًا)[2] **... فعلمني الذي جهل الأنام**
لعمرك ما أرقتُ لغير مصر ... وما لي دونها أمل يرام
ذكرت جلالها أيام كانت ... تصول بها الفراعنة العظام
وأيام الرجال بها رجال ... وأيام الزمان لها غلام
فأقلق مضجعي ما بات فيها ... وباتت مصر فيه فهل ألام

وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والانقسام، قال:

أرى شعبًا بمدرجة العوادي ... تمخخ عظمه داء عقام[3]
إذا ما مر بالأساء عام ... أطل عليه بالبأساء عام

---

(١) الدجى: ظلام الليل.

(٢) الشاعر العربي صاحب المعلقة التي أولها: (عفت الديار محلها فرسموها).

(٣) المدرجة الطريق والعوادي النوائب وتمخخ العظم إذا خرج مخه.

سرى داء التواكل فيه حتى ... تخطف رزقه ذاك الزحام[١]
قد استعصى على الحكماء منا ... كما استعصى على الطب الجذام
هلاك الفرد منشؤه توان ... وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قد ونينا وانقسمنا ... فلا سعي هناك ولا وئام
فساء مُقامنا في أرض مصر ... وطاب لغيرنا فيها المقام
فلا عجبٌ إذا مُلكت علينا ... مذاهبنا وأكثرنا نيام

وناجى الأمير حسين كامل أن يبث روح الحياة والتضامن في نفوس أعضاء مجلس الشورى والجمعية العمومية، وناشدهم ألا يثقوا بوعود الاحتلال، قال:

(حسين، حسين) أنت لنا فنبه ... رجالًا عن طلاب الحق ناموا
وكن بأبيك لابن أخيك[٢] عونًا ... فأنت بكفه نعم الحسام
أفض في قاعة الشورى وئامًا ... فقد أودى بنا وبها الخصام
وعلمهم مصادمة الأعادي ... فمثلك لا يروعه الصدام
ففي (حزب اليمين) لديك قوم ... وإن قلوا فإنهم كرام
وفي (حزب الشمال) لديك أسد ... كماة لا يطيب لها انهزام
فكونوا للبلاد ولا يفتكم ... من النهزات والفرص اغتنام
فما سادوا بمعجزة علينا ... ولكن في صفوفهم انضمام
فلا تثقوا بوعد القوم يومًا ... فإن سحاب ساستهم جهام[٣]
وخافوهم إذا لانوا فإني ... أرى السُّواس ليس لهم ذمام[٤]

(١) أي مزاحمة الأجانب للمصريين.
(٢) يريد بابن أخيه الخديوي عباس.
(٣) يريد بالقوم الإنجليز، وموعدهم ما وعدوا به مصر من الجلاء عنها، والسحاب الجهام: الذي لا ماء فيه.
(٤) الذمام: العهد والذمة.

فكم ضحك (العميد) على لحانا ... وغـر سراتنـا منـه ابتـسام[١]

ونادى بالدستور، وندد بمشروع مد امتياز القناة، قال:

ولـيس العلـم يمـسكنا وحيـدًا ... إذا لم ينـصر العلـم اعتـزام
وإن لم يـدرك (الدسـتورُ) مـصرًا ... فـما لحياتهـا أبـدًا قـوام
حَمَوْنـا وردَ مـاء النيـل عـذبًا[٢] ... وقـالوا إنـه مـوت زؤام
ومـا المـوتُ الـزؤام إذا عقلنـا ... سوى (الشركات) حَلَّ لها الحرام
لقـد سـعدت بغفلتنـا فراحـت ... بثروتنـا وأولهـا (الـترام)
فيـا ويـلَ (القنـاة) إذا احتواهـا ... بنـو (التـاميز) وانحسر اللثام[٣]
لقـد بقيـت مـن الـدنيا حُطامًـا ... بأيـدينا وقـد عـز الحطـام[٤]
وقـد كنـا جعلناهـا زمامًـا ... فـواهفي إذا قطـع الزمـام
فيـا (قصر الـدبارة) لـست أدري ... أحـربٌ في جرابـك أم سـلام
أجبْنـا هـل يـراد بنـا وراء ... فنقـضي[٥] أم يـراد بنـا أمـام
ويـا (حـزب اليمـين) إليـك عنـا ... لقـد طاشـت نبالـك والـسهام
ويـا (حـزب الـشمال) عليـك منـا ... ومـن أبنـاء نجْـدتك الـسلام[٦]

(١) يريد بالعميد: معتمد الدولة البريطانية في مصر السير إلدون جورست.
(٢) يشير إلى احتكار شركة المياه لامتياز توريد الماء وتحكمها في الأهلين.
(٣) بنو التاميز: الإنجليز، والتاميز: هو نهر التيمس.
(٤) بقيت: أي قناة السويس.
(٥) نقضي: أي نموت.
(٦) يريد بحزب اليمين في مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، المؤيدين للحكومة، وبحزب الشمال المعارضين الذين يؤيدون رأي الأمة، وأبناء نجدتك: أي الذين يناصرونك ويشدون أزرك.

عرض المشروع على الجمعية العمومية

اضطرت الوزارة تحت ضغط الرأي العام إلى دعوة «الجمعية العمومية» للانعقاد لإحالة مشروع الاتفاق عليها، فكان ذلك انتصارًا للحركة الوطنية، ثم سكتت الوزارة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع، ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلًا يسيرًا، وصدر الأمر الخديوي في (٢٧ يناير سنة ١٩١٠م) بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية.

وجدد الفقيد تفنيد المشروع، وكتب عدة مقالات عن أضراره المالية والسياسية؛ من ذلك ما كتبه في لواء (٣٠ يناير سنة ١٩١٠م) وما بعده، إذ قال تحت عنوان (مسألة قناة السويس اعتبارات سياسية):

«من الغريب أن ما كتب ويكتب في مسألة قناة السويس يدور حول النقطة المالية فقط، فيظهر المستشار المالي فوائدها، وما يعود على الخزينة من الأرباح، ويبين أوجه أرجحية قبول مشروع الشركة، وتناقشه الجرائد في أرقامه، وتجتهد في إثبات عكس ما يقوله، ويسعى في تأييده، ولم يلتفت أحد تقريبًا إلى المسألة من وجهة ضرورة حفظ مرافق الأمة بين أيدي أبنائها، ولو كان وراء ذلك فقد منفعة، أو تقليل كسب، أو خسارة مالية، فإن الأمم الحية التي تدير أمورها حكومة ممثلة لها حقيقة، تبذل جهدها في إعطاء امتيازات لأصحاب الأموال من الأجانب، فيتذرعون بها إلى التدخل في أمورها المالية فالداخلية، كما هو الشاهد في أغلب الأمم الشرقية المستضعفة، فهذه فرنسا مثلًا، وهي تلك الحكومة الجمهورية التي لا تخشى تدخل أي أجنبي في أمورها، تشترط عن طرح أي مشروع في المزاد، سواء في بلادها الأصلية أو في مستعمراتها، أن لا يقبل فيه إلا الفرنسي دون غيره، وقد توسعت أغلب دول أوربا في السنوات الأخيرة في العمل بهذا المبدأ الحكيم، فعمدت إلى مشترى المشروعات الجسيمة الممنوحة لشركات أهلية، وذلك حتى لا تستبد الشركات في الأهالي، فقد اشترت فرنسا سكك حديد شركة أورليان في العام

الماضي، واشترت حكومة إيطاليا جميع سككها الحديدية، وكذلك سويسرا وألمانيا وغيرها ممن لم يحضرني ذكرها الآن، ولم ينس القراء ما حدث في مجلس النواب العثماني بخصوص مسألة الملاحة في نهري دجلة والفرات، فإنها كانت من أكبر أسباب سقوط وزارة حسين حلمي باشا، ولولا أن الامتياز القديم الذي كان ممنوحًا لشركة إنجليزية، لم يكن لمدة معينة؛ بل كان أبديًّا، لما صدق عليه مجلس النواب، فإن المشروع الذي قبله حلمي باشا جعل الشركة عثمانية بعد أن كانت إنجليزية، وجعل نصف أعضاء إدارتها عثمانيين، وجعل مدتها ٧٥ سنة، واشترط أن الشركة تكون ملزمة ببيع امتيازها للحكومة العثمانية بعد أن يمضي نصف هذه المدة إذا طلبت ذلك الحكومة. ومع كل هذه التعديلات التي في جانب الدولة وفي صالحها هاج لها الشعب في بغداد، ولم يقبلها مجلس النواب إلا بشق الأنفس، وأسقط وزارة حلمي باشا بسببها. ولا ننسى كذلك ما فعله إخواننا الفارسيون حتى في زمن الاستبداد، وقبل نيلهم الدستور؛ ذلك أنه لما أعطت حكومتهم إحدى الشركات الإنجليزية احتكار صنف التنباك، قاموا ضدها كرجل واحد، وأضربوا عن استعماله، مع شدة تعلقهم به، حتى كأنه من ضروريات حياتهم، وبذلك اضطروا حكومتهم الاستبدادية إلى سحب هذا الامتياز.

هذا ما نراه في الأمم الأخرى ملموسًا، وحكومتنا تعطي الامتيازات للأجانب جزافًا، وتفضل الأجنبي على الوطني، كما فعلت في سكك حديد الدلتا، فإنها ممتنعة للآن عن إعطاء امتيازها لشركة وطنية في مديرية المنوفية، وفضلت حرمان هذه المديرية من منافع هذه السكك، على أن تعطي امتيازها لأبناء هذه البلاد، وبينما يئن كل مصري من وجود قناة السويس في يد شركة أجنبية دولية، بعد أن فتحت بأموال مصر وأبنائها، ويتوق إلى أن يرى أولاده هذه القناة ملكًا لهم يومًا ما، ويود لو طوت يد القدرة هذه السنين الباقية، يرى حكومته توافق (إن لم تسع) على مد امتيازها أربعين سنة جديدة بعد الستين الباقية!! ولم ذلك؟ لأن الحكومة الإنجليزية محتاجة

لأربعة ملايين من الجنيهات تريد صرفها على السودان بعد أن نفدت أموالنا الاحتياطية.

يقولون: إن السودان جزء من مصر، ويجب علينا أن لا نضن عليه بالأموال اللازمة لإحياء مواته. نعم نحن نصرف على السودان بسخاء إذا لم يكن للإنجليز يد فيه، فإذا لم تكن هذه الشركة التي بح صوت الأحرار في المناداة ببطلانها، لكنا أول الموافقين على مد يد المساعدة إليه، ولكن بعد استيفاء مصر ما يلزمها من المصروفات الضرورية، غير أنه ليس من المعقول أن نبيع مرافق مصر وأراضيها للحصول على ما يبدد في السودان بلا مراقبة، لإنشاء مستعمرة إنجليزية، يكون الغرم فيها علينا، والغنم للإنجليز، ونزيد الآن على ذلك بأنه لو قال قائل بأنه يخشى أن تلزمنا الدول في آخر سنة (١٩٦٨م) بتخفيض رسم المرور إلى خمسة فرنكات أو أقل من ذلك عن كل طن، كما يقول جناب المستشار المالي، لأجبناه بأن هذا الفرض لا يخيفنا، ولا يجوز أن يمنعنا عن رفض طلب الشركة حتى ولو اضطرت الدول مصر (وهو الفرض المستحيل) إلى جعل رسم المرور بحيث لا يؤخذ منه إلا بقدر ما يسمح بحفظ القناة وصيانتها فقط، فإن كل هذه الفروض لو تحققت لكانت أقل ضررًا على مصر من وجود هذه القناة التي تخترق فؤادها، في يد شركة أجنبية.

ولنذهب مع المعضدين للمشروع إلى أكثر من ذلك، فنقول لهم: إن مصر لو كانت حرة، وكان أعمالها بيد نوابها، لفضلت استرداد الامتياز من الآن في مقابل تعويض مالي يدفع للشركة مرة واحدة، أو مقابل جزء من الأرباح يحسب على نسبة صافي إيراد خمس السنوات أو عشر السنوات الأخيرة، ويدفع لها في مدة السنة الباقية من الامتياز، كما فعلت الدول التي استردت امتياز سككها الحديدية.

ولكن هذا الأمر يستحيل صدوره من مثل حكومتنا التي لا تراعي في إدارة أمورها إلا ما يوحى به إليها المستشارون الإنجليز، وهم بلا شك يسعون جهدهم

في تمليك مرافق البلاد إلى الشركات الإنجليزية، أو التي للإنجليز فيها النصيب الأوفر.

أما لو قيل لنا: إن الدافع للحكومة إلى قبول هذه الشروط، هو احتياجها إلى المال، لطلبنا منها أن تبين لنا وجه الاحتياج، والأوجه التي تنوي صرف هذه المقادير فيها، حتى إذا تأكدنا من ضرورتها وعدم إمكان تأخيرها، وأن المال الاحتياطي الباقي لا يكفي للقيام بها، وأنه لا يمكن اقتصاد ما يلزم لها من الميزانية الاعتيادية، وبالأخص من المرتبات الجسيمة التي يتقاضاها كبار الموظفين من الإنجليز وغيرهم، مع اقتصاد بعض هذه الوظائف غير اللازمة، والتي تخلق لمجرد توظيف صنائع الاحتلال من مصريين وأجانب، لو اقتنعنا بكل ذلك، لقبلنا بأن تقترض الحكومة هذه الأموال بصفة صريحة بدون أن تمس القناة أو غيرها من مرافق الأمة بسوء.

فليتدبر أعضاء الجمعية العمومية كل هذه الملاحظات، وليعلموا أن أعين أوربا والأمة المصرية شاخصة إليهم، حتى تحكم لهم بالكفاءة والاستقلال في الفكر، والشجاعة الأدبية التي تحملهم على الجهر برأيهم، ولو خالفوا في ذلك رأي أعظم وزير، أو أكبر أمير، فالأمة فوق كل ذلك، ومصالحها فوق إرضاء أصحاب الحل والعقد، فقد كفى ما فات من مراعاة الجانب والمجاملة في الرأي مما وصل بنا إلى هذه الحالة السيئة».

وقال تحت عنوان (حول قناة السويس):

«من المعلوم أن الضرائب العقارية في مصر باهظة جدًّا، ولا يدفع عن الأطيان في أي دولة من دول العالم المتمدنة، مثل ما يدفع عنها في مصر، وقد ذكرت في خطبتي بالمؤتمر الوطني (في ٧ يناير الماضي) أن متوسط ضرائب الأطيان في مصر يبلغ ٢٨ في المائة بعد تعديلها الأخير، وهو مقدار عظيم ينوء تحته المزارعون، ولو كانت حكومتنا أهلية بالمعنى الصحيح، لسعت في تخفيفها بكل الطرق الممكنة، وقد

وعدتنا حين منعت زراعة الدخان، وزادت رسوم الجمرك على الوارد منه من البلاد الأجنبية، أن تخصص ما ينتج من زيادة الجمارك من هذا الباب لتخفيف ضرائب الأطيان، ولكنها لم تف بهذا الوعد إلى الآن.

عللنا ولم نزل نعلل أنفسنا باستخدام ما يعود على الأمة من الفوائد، بعد عودة قناة السويس إليها في تخفيف الضرائب، واستهلاك الدين العمومي، وقد كتب إلينا أحد أفاضل مديرية الشرقية أنه اشتكى للورد كرومر وقت تعديل الضرائب بجهة الصالحية، فأجابه بأن الحكومة مضطرة الآن للمال، ولكنها ستخفف الأموال كثيرًا عن الأراضي عند عودة قناة السويس إلى مصر، ولا ندري ما الذي حمل الحكومة الآن على التساهل في مد أجل القناة، بعد أن صرح عميد المحتلين السابق بمثل ما كتب لنا به هذا الفاضل، وبما أن جميع أعضاء الجمعية العمومية من أصحاب الأطيان، ويهمهم بالطبع السعي في تخفيف الضرائب، إن عاجلًا أو آجلًا، ولا طريق أمامنا الآن للوصول لهذه الغاية إلا بانتظار انتهاء أجل الشركة واستخدام ما يعود على مصر من أرباحها في التخفيف على كاهل الفلاح، فيجب عليهم رفض مشروع الشركة، حتى ولو قبلت التعديلات التي نوهت عنها الحكومة في مذكرتها، ولقد يرى بعضهم أن الأجدر بالحكومة أن تسعى في استخلاص القناة من الشركة منذ الآن بأن تستردها منها، وتضمن لها متوسط ما كسبته منها في مدة العشرين سنة الأخيرة، وهو على ما نظن لا يزيد على ٤٥ مليون فرنك سنويًّا، وبما أن إيراد الشركة في ازدياد مطرد، فستربح الحكومة ما يزيد على ما تدفعه للشركة، ويمكنها حين ذاك تخصيص هذه الزيادة لتخفيف ضرائب الأطيان، بمراقبة الجمعية العمومية وتتخلص من وجود شركة أجنبية قوية ذات مصالح عظيمة في بلادها.

وهذا الرأي جدير باهتمام حضرات الأعضاء الأفاضل، فنؤمل أن يبحثوه بحثًا دقيقًا ويقدموه للحكومة بعد أن يتحققوا من فائدته، فيثبتوا بذلك حرصهم على تراث أمتهم، وميراث أولادهم، وكرامة بلادهم، وإننا لعلى يقين من أنهم لا يتأثرون

بما تكتبه الجرائد المعادية لنا -وفي مقدمتها الإيجبشان غازت- من أن رفضهم لمشروع شركة القناة يعتبر دليلًا على عدم كفاءة الأمة المصرية لأن تحكم نفسها بنفسها! فهذا ما ينتظر من مثل هذه الجرائد المدافعة عن مبدأ الاستعماريين الإنجليز».

وقد ألقى المرحوم علي فهمي كامل بك خطبة مطولة في مضار المشروع، وانهالت الرسائل والبرقيات من كل صوب على الصحف باستنكاره والاحتجاج عليه، وتعددت الاجتماعات في القاهرة والأقاليم لبحثه، وإبداء الرأي فيه، وانتهت كلها بوجوب رفضه؛ فمن ذلك اجتماع بحديقة الأزبكية، خطب فيه الأستاذ محمد زكي علي، واجتماع بطنطا خطب فيه الأستاذ مصطفى الشوربجي، واجتماع آخر بالمنيا خطب فيه الأستاذ عبد السلام ذهني.

وبذلت الحكومة مساعي جمة لحمل أعضاء الجمعية على قبول المشروع، ولجأت إلى الوعود تارة، والوعيد تارة أخرى، ونشر الأمير حسين كامل رئيس الجمعية حديثًا أيد فيه المشروع.

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية في اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير سنة ١٩١٠م) برئاسة الأمير حسين كامل، وافتتحها الخديوي عباس الثاني بالخطبة الآتية:

«أيها السادة:

نهديكم تحياتنا، ونبدي لكم سرورنا من اجتماعكم في هذا اليوم.

دعوناكم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قنال السويس، فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها، وبعد المخابرات الطويلة أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم، وقد علمتم أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي سبق تبليغها

لحضراتكم، فالغرض إذًا من اجتماعكم إنما هو للبحث فيما إذا كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة، على شرط اقتسام الأرباح في هذه المدة، بين الحكومة والشركة مناصفة، وفي مقابل إعطاء الشركة نصف الأرباح عن المدة الجديدة، تدفع للخزينة المصرية مبالغ موزعة على الستين سنة الباقية تقريبًا من مدة الامتياز الحالي، وقد قدر هذه القيمة بعد البحث الدقيق أشخاص من ذوي الخبرة الواسعة في الشئون المالية؛ وهم يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة، تكون الفائدة التي تنالها مصر موجبة لتمام الرضا، وإن ذلك غاية ما يصلح طلبه من الشركة.

ولا يخفاكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضي القانون بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها؛ ولكن نظرًا لأهميتها الاستثنائية بالنسبة إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأيًا قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز، ونظار حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازمًا في هذه المسألة من البيانات والإيضاحات، ونحن واثقون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها أمام بلاده عند نظره هذاالمشروع المهم. والله نسأل أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد».

وقد انتخبت الجمعية بجلسة (١٠ فبراير) لجنة من خمسة عشر عضوًا، لدرس المشروع، وتقديم تقرير عنه، وألفت هذه اللجنة من كل من: محمود سليمان باشا، إسماعيل أباظة باشا، حسن مدكور باشا، إبراهيم مراد باشا، أحمد يحيى باشا، علي شعراوي باشا، محمود بك عبد الغفار، حسن بك بكري، فتح الله بركات بك، عبد اللطيف الصوفاني بك، جاد بك مصطفى، سعد بك مكرم، دياب أفندي محمد سليم، أمين بك العارف، إسماعيل أفندي كريم.

ولم يرد في الأمر العالي الصادر بعقد الجمعية ولا في خطبة الخديوي أن قرار الجمعية سيكون قطعيًّا، فطلب إسماعيل أباظة باشا من بطرس غالي باشا رئيس

مجلس الوزراء بجلسة (١٠ فبراير) التصريح برأي الحكومة في هذا الصدد، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعيًّا أم استشاريًّا، فلم يجب رئيس الوزراء جوابًا صريحًا، واكتفى بالقول بأنه ليس لدى الحكومة شيء تزيده عما جاء في خطبة الجناب العالي الخديوي، وبقيت هذه المسألة الهامة يحوطها الغموض والإبهام.

وبعد تأليف وزارة محمد سعيد باشا، صرح رئيس الوزارة بجلسة (٤ إبريل سنة ١٩١٠م) بأن الحكومة قررت أن يكون قرار الجمعية قطعيًّا، وقد كان هذا التصريح استجابة لطلب الأمة الإجماعي في هذا الصدد؛ تحقيقًا لرغبة بدت من شركة القناة؛ إذ أرادت أن تطمئن على سلامة الاتفاق، فاشترطت إقرار الجمعية العمومية.

استقالة الأمير حسين كامل

وفي أثناء نظر المشروع استقال الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، على إثر مقتل بطرس غالي باشا، فصدر الأمر الخديوي في (٧ مارس سنة ١٩١٠م) بتعيين محمود فهمي باشا الذي كان رئيسًا للديوان الخديوي بدلًا منه، وهو آخر رئيس لمجلس شورى القوانين والجمعية العمومية؛ إذ ألغيت الهيئتان بموجب القانون النظامي الصادر في (أول يولية سنة ١٩١٣م)، وحلت محلها «الجمعية التشريعية» كما سيجيء بيانه في الفصل الحادي عشر.

تقرير لجنة مشروع القناة

أتمت اللجنة مهمتها، ودرست المشروع دراسة مستفيضة، ووضعت تقريرًا مطولًا، تناولت فيه المشروع من كل نواحيه، واجتمعت الجمعية العمومية بجلسة (٢١ مارس سنة ١٩١٠م) واستمعت إلى التقرير الذي تلي في تلك الجلسة، ولأهميته ننشر فيما يلي خلاصة وافية لمحتوياته:

أشارت اللجنة في مستهله، إلى أنها فهمت لأول وهلة أن الحكومة هي التي عرضت المشروع على الشركة؛ لأن الرأي النهائي جُعل للجمعية العمومية لمساهمي

الشركة، وعلى ذلك تكون مصر هي الموجبة، وتبين للجنة أن الحكومة ليس لديها أمل في قبول الجمعية العمومية للمساهمين الاتفاق المعروض، فقد قال المستشار المالي بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين، كما ورد أيضًا على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة، بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة، وقد قرر بذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة، وإذا كان المستشار المالي قال ما قاله قبل دخول التعديلات، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها، وبناء عليه يمكن القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب عقد الجمعية العمومية.

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط المشروع من الريب والظنون، واستدلت على ذلك بمسلك الحكومة؛ إذ وقفت المفاوضة حينًا، ثم استأنفتها بعد ذلك، ولم تصرح بمصدر المشروع وعرضه، أهو الحكومة أم الشركة؟

وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسي، فرأت أنه مالي قبل شيء؛ فإن معاهدة (٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨م) قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون مطامع الطامعين والمنافسات السياسية التي تحوم حولها.

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبول المشروع أو رفضه، أو إدخال تعديلات عليه، فرأت أنه لا يسوغ لها إدخل تعديلات، ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض، وارتكنت في ذلك إلى ما جاء في خطبة الخديوي من أن المشروع على ما هو عليه، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة، بناء على تقرير ذوي الخبرة والدراية، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية إدخال تعديلات فيه يعد ذلك منها عبثًا، خصوصًا إذا كان المشروع قد جاء قبل أوانه بعشرات من السنين.

وتناولت اللجنة جوهر المشروع، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب على بيان الفوائد أو المضار التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل، واستخلصت مبدئيًّا من المشروع ومن الظروف المحيطة به، ومن أقوال المندوبين عن الحكومة، أن الشركة

في حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها، ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة؛ ولا ريب في أن هذه القروض تؤثر في الأرباح التي يأخذها المساهمون، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة. ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة (٢٠٠٨م) يكون تقسيطها على مائة سنة بدلًا من ستين، وبذلك لا تؤثر في الأرباح تأثيرًا كبيرًا، واستنتجت من ذلك أن مصلحة الشركة بإزاء مساهميها أن تسعى في مد امتيازها، وأن هذه البواعث هي التي تحتم عليها العمل على ذلك. وقد انتهزت الشركة الظروف السياسية القائمة وقتئذ لتنفيذ هذه الفكرة، فإن قيام الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا، قد مهد لها هذا السبيل خصوصًا بعد أن سكت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات، وتنقيص الرسوم بسبب هذا الاتفاق، فكان من المفيد لها إذًا أن تبادر بعمل ما تريده في مثل تلك الظروف المساعدة التي يحتمل أن لا يطول بقاؤها.

ومما يثبت أن مد الامتياز هو في صالح الشركة، ارتفاع أسهمها ارتفاعًا كبيرًا، عندما شاع نبأ تحقق المشروع؛ ففي (سبتمبر سنة ١٩٠٩م) كان ثمن السهم يتراوح بين (٤٨٦٦,٤٧٥٠) فرنكًا معجلًا، و(٤٩٢٥,٤٨٦٠) نسيئة (للأجل)، ولما ذاع نبأ المشروع ارتفع السهم إلى (٤٩٩٥) معجلًا، و(٥٢٠٠) نسيئة، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى (٤٩٥٠) معجلًا و(٥٢٠٠) نسيئة، وكذلك الحال في حصص التأسيس، فقد كان ثمنها في (سبتمبر سنة ١٩٠٩م) ٢١٦٥ فرنكًا، وفي أكتوبر (٢٢٤٧)، وفي نوفمبر (٢٢١٥)، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر في المشروع وتبين أن الأمل في تحققه لم ينقطع.

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية، وبحثت فيما إذا كانت الأربعة الملايين التي ستأخذها الحكومة من الشركة، والحصص التي تعهدت بتخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١م إلى سنة ١٩٦٨م تقابل نصف أرباح القناة

التي ستتنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد، حتى لا يكون هناك غبن عليها، فقالت: إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عامًا؛ ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض، وقد سلكت في ذلك الطريقة التي اتبعها المستشار المالي، واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة إيرادها، واستدلت على ذلك بقول المسيو (شارل رو) CHARLES ROUX في كتابه «برزخ وقناة السويس» L ISTHME ET CANAL DE SUEZ: إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث في الشركات الأخرى؛ بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة والمصرفات تظل كما هي».

وافترضت اللجنة لزيادة الإيرادات في السنة ثلاثة فروض:

الأول: أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك في كل سنة، في جميع المدة (من سنة ١٩١٠م إلى سنة ٢٠٠٨م)، **والثاني:** أن تكون مليونين، **والثالث:** أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالي، ومليونًا ابتداء من مدة الامتياز الجديدة؛ وعلى ذلك إذا قورن ستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على (١٢٦ مليون جنيه) بحسب الفرض الأول، و(٨٢ مليون جنيه) بحسب الفرض الثاني، و(٦٦ مليون جنيه) بحسب الفرض الثالث، وهو الفرض الذي وضعه المستشار المالي. وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة، لكانت (٢٤١ مليون جنيه) على حسب الفرض الأول و(١٥٦ مليون جنيه) على حسب الفرض الثاني، و(١٣٠ مليون جنيه) على حسب الفرض الثالث، فيتبين من هذا أن مصر ستغبن في هذا المشروع غبنًا فاحشًا على الجيل المستقبل مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر، خصوصًا وأنه ليس هناك ضرورة للمال، واستندت اللجنة إلى جواب مندوبي الحكومة، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال؛ ثم قالت: ولو فرضنا وجود حاجة إليه لعد هذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة.

أما ما ذكره المستشار المالي من الاعتبارات والمخاوف، التي تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن، فليس له محل. وتنحصر هذه المخاوف في تنقيص رسوم المرور، ومنافسة قناة بنما، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر في القناة، وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها؛ وقد سبق للشركة أن هددت بها ونفاها الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في (٢٠ يونية سنة ١٩٠٨م) إذ قال:

«ماذا نخشى في المستقبل؟ لم يعد بعد محل لذكر هذه الحكاية؛ حكاية قنال ثان، فقد ذهب بها الزمان، وإن سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد، لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة، فإن نقص بسببها بعض الركاب، فمن المحقق أن التجار يفضلون دائمًا نقل بضائعهم بطريق البحر، وإن قنال بنما لن يتحقق قبل عشر سنين، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائمًا طريق قنال السويس. ولقد رأيتم النتيجة؛ فمهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل، وإننا لننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم، وهذه الزيادة لا بد أن تجيء، فإن الصين تبتدئ فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوربا أجمع؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئًا فشيئًا، تبعًا للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار، وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا، إنكم تعلمون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتيما في سنة (١٩٠٣م) قد عوض في سنة واحدة، وإنكم لتذكرون أيضًا أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيما في سنة (١٩٠٦م) قد عوض علينا في أقل من عامين، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا في شيءٍ».

وأشارت اللجنة إلى ما زعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن في إنجلترا يقضي عليها بتنقيص الرسوم، فطلبت نص هذا الاتفاق

فلم تجبها الحكومة إلى طلبها، وسألت مندوبي الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدَّقت على هذا الاتفاق؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهين لم تصادق عليه؛ بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتنقيص الرسوم تدريجًا، كما ادعت الحكومة، وزيادة على ذلك، فإن تنقيص هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح، فإن ازدياد الإيرادات يعوض هذه النقص؛ ومما يثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية (٤١٪) من قيمته؛ أي أنه أصبح ثمانية فرنكات إلا ربعًا، بعد أن كان ١٣ فرنكًا، ومع هذا فقد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنويًّا عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط؛ على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط، بل تتعلق أيضًا بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنويًّا، والملاحة التجارية بين الشرق والغرب في تقدم مطرد، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات في الزيادة، فإن الشرق يتقدم في التجارة، وهناك بقاع كبيرة، كالصين مثلًا، لم تفتح إلى الآن للتجارة، وفوق ذلك فإن الدول الأوربية تهتم اهتمامًا كبيرًا بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق.

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالي في مذكرته: إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مد الامتياز، فإنها تعمد في آخر المدة إلى تنقيصه نكاية بمصر، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة؛ لأن هذا التنقيص يضر مساهميها أكثر من إضراره بمصر، ولا جدال في أن الشركة مستعدة في كل وقت، للاتفاق على مد الامتياز؛ لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذي عاد على مساهميها بالأرباح الطائلة، وهي لذلك تبحث في كل وقت على إبقائه في يدها.

وعرضت لقول المستشار: إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم، أو جعل المرور في القناة مجانًا، فأجابت بأن الدول لم تتعرض للقنوات الصناعية، وإنما ترعضت للقنوات الطبيعية؛ وقناة السويس هي قناة صناعية، حفرها المصريون برجالهم وأموالهم؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون من أن مصر إذا عادت إليها القناة، لا تقوى على معارضة الدول، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لا تعدم عشرات من الشركات الدولية تتفق معها على شروطها أحسن بكثير من الشروط التي تعرضها الشركة الحاضرة.

وعرضت لمزاحمة الطرق الأخرى للمواصلات فقالت: إن قناة السويس هي بلا ريب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بنما، وأيضًا لن تزاحمها السكك الحديدية المزمع إنشاؤها، كسكة حديد بغداد، فإن المتاجر الكبرى التي تنقل من أوربا إلى آسيا وبالعكس، لا تنقل مطلقًا في السكك الحديدية، ما دام في الوجود طريق بحري مختصر يمكن نقلها فيه؛ وقد قال المسيو «شارل رو» في هذا الصدد: «إني أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمحاصيل الغرب وبضائعه، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي».

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة، فليس مستحيلًا عقلًا؛ ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساسًا صحيحًا للتقدير، ولا يوجد سوى طريقين للنقل وهما البحر والبر، وقد ثبت أن طريق قناة السويس هو أقرب الطرق وأقلها نفقة، فلم يبق إلا طريق الجو، وهو مهما تقدم، لا يسلكه إلا مستطلع أو سائح أو مسافر، ولا يصلح لحمل الأثقال.

وقالت اللجنة أيضًا: إن السياسة لا تؤثر في القناة بعد أن تقررت حيدتها، وإن الحوادث الماضية لأكبر شاهد على ذلك فقد انتشرت الحروب والثورات حتى على ضفاف القناة، فلم تؤثر مطلقًا على إيراداتها؛ بل بالعكس كانت سببًا في ازديادها، فكلما اشتدت نيران الحوادث زادت هذه الإيرادات؛ يؤيد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢م (في عهد الثورة العرابية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها، وفي سنة (١٩٠٤م) (أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليونًا عن السنة التي قبلها. وعرضت لقول الحكومة: إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئًا للأعقاب، ما دام ذلك في الاستطاعة، فإذا تقرر ذلك، ورأينا شركة القناة تسعى لمد الامتياز سعيًا وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم، فلماذا لا يكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزًا يعوض عليهم جزءًا من ذلك العبء الثقيل من الديون الأهلية والأميرية، التي يتركها لهم الجيل الحاضر، والذي يليه، ويعوض عليهم أيضًا جزءًا مما تصرفت فيه الحكومة في هذا العصر، من ثروتها المالية والعقارية التي للشركات ولغيرها، وأساءت التصرف في ثمنها.

وردت على قول المستشار المالي: إن استعمال الأموال التي ستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل، فقالت: إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية، ولا يمكن تصديق هذه الوعود، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المالي؛ بل صرفت في مشاريع كمالية، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكمالية، أما إذا كانت الحكومة تزمع صرفها على المشاريع الضرورية، فقد تساءلت اللجنة: لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن؟ ولماذا تصرف على المشاريع الكمالية الملايين من الجنيهات رغمًا من معارضة الأمة؟ فهذه نفقات مد سكة حديد السودان، عارض فيها مجلس الشورى، فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت، وهذه ثكنات جيش الاحتلال، تقيمها الآن، وقد كلفتها أعمالها الابتدائية (٤٠٠ ألف

جنيه)، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين (١٥ و١٧ مليونًا من الجنيهات)، وليس للأمة رأي معدود فيها، وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التي بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين، ثم قالت: إن نظرة واحدة في تحضير هذا المشروع تكفي لمعرفة الطريقة التي تتبعها الحكومة في تحضير المشروعات كقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلة التي تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها.

وبحثت فيما جاء بمذكرة المستشار المالي، ومذكرة الحكومة، عن حصول مخابرات طويلة في تحضير مشروع الاتفاق، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخابرات، وطلبت بيانًا عنها من مندوبي الحكومة، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخابرات تحريرية، فكان هذا الجواب موجبًا لدهشة اللجنة، ثم رأت أن تكتفي بالاطلاع على الرسائل والمسائل التي ذكرها المستشار في مذكرته، ووعد بعرضها على مجلس الوزراء، فطلبتها اللجنة، فأجاب ناظر المالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت المجلس، اللّٰهم إلا مسألة الأراضي التي ستتخلف من البحر، ومسألة أخرى ثانوية. ولما يئست اللجنة من كل ذلك، أرادت الحكومة الاطلاع على التقارير التي وضعها ذوو الخبرة والدراية، على حد تعبير الحكومة، فأجيبت بأنه لم يكن هناك تقارير تحريرية، وأن الخبراء هم موظفون في الحكومة المصرية، فأرادت معرفة القاعدة الحسابية التي اتبعها المستشار والخبراء، فأجيبت بأنه لا يوجد هناك قواعد، وهذه افتراضات، ولما يئست اللجنة من هذا أيضًا، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخابرات وكيف درست الحكومة المشروع، فأجيبت بأن الشركة عرضت المشروع، فتناقش فيه مجلس الوزراء، وأدخل التعديلات عليه، وقرر عرضه على الجمعية العمومية، ثم استنتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يعرض على خبراء، كما فعلت الحكومة في قانون المعاشات الذي لبثت تدرسه أربع سنوات، وأن الذين

سمتهم الحكومة خبراء، هم نفر يشغلون في الحكومة وظائف، لا يشغلها الخبراء الماليون.

وقد أبدت اللجنة دهشتها لهذه الحقائق، وألمعت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها، وزادت دهشتها من الأجوبة التي تضمنت إبهامًا في بعض الأحيان، ومخالفة للحقيقة في أحايين أخرى.

فقد سألت الحكومة عن الأربعة الملايين التي ستدفعها الشركة للحكومة، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي، أم ستعقد لها قرضًا، يسدد من إيرادات القناة، فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر؟ فأجابت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ، أن تعقد الشركة قرضًا، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة، واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستتعاقد عليه، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحًا، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول المشروع كما هو الآن، وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن هناك اتفاقية تقضي على الشركة بتخفيض رسم المرور، فدحضت هذا الادعاء وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها.

النتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها: «كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية، مشروعًا محضرًا مبحوثًا حق البحث، مشفوعًا بما يشرحه ويؤيده من بيانات ومستندات، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية، مضمونًا فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان، راجحة تلك المصلحة على غيرها، أو معادلة لها على الأقل، فتجيل الجمعية فيها بمعرفتها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة، ثم تبادر بكل ابتهاج وانشراح للموافق على ذلك المشروع، أو تعديله تعديلًا طفيفًا، إن كان المشروع قابلًا للتعديل وكان جائزًا لها عمله، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشمالية إلى

الحدود الجنوبية، رافعين ألوية الشكر والثناء على حكومتهم لجدها وسعيها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين، إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة قصوى إليه دائمًا، خصوصًا في مثل هذه الظروف الحاضرة، ولكن ما الذي تصنعه الجمعية، وقد قدمت لها الحكومة مشروعًا مهمًّا خطيرًا، وضع بسرعة لم تعهد في الحكومة من قبل، وباختصار كلي يسوغه جناب المستشار المالي، بأنه جاء بدافع الضرورة، كما جاء بمذكرته المحررة في (٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٩م) غير مبحوث حق البحث، ولا مصحوب بإيضاحات ومستندات تؤيده لدرجة أن مذكرة المستشار المالي التي هي أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع، لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها، بل اضطرت أن تنتظر ستة أيام حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة، وفضلًا عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع، فإنه جاء سابقًا لأوانه بعشرات من السنين، ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جدًّا، كلاهما يترتب عليه حتمًا الخطأ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب، مهما كان الموضوع بسيطًا، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قنال السويس أربعين عامًا، قبل انتهاء أجل امتيازه بنحو ستين عامًا؟ لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيمًا، والضرر الذي يترتب عليه حالًا واستقبالًا يكون أجسم، لذلك لم يسع اللجنة أن تكتم عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبحثه كما سبق ذكره، وأهم ما رأته فيه كما يأتي بيانه:

أولًا: إنَّ مشروع عقد الاتفاق المعروض على الجمعية غير مقبول، لا من شركة القنال ولا من الحكومة، وكان يجب ألا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة، ما دامت الحكومة ليست هي العارضة للمشروع كما تقول.

ثانيًا: ليس للجمعية العمومية، ولا من المصلحة، تعديل المشروع كما سبق البيان.

ثالثًا: أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غبنًا فاحشًا على مصر، تقديره اللجنة بنحو (١٣٠,٥٨٨,٠٠٠) من الجنيهات أصلًا وفائدة على قاعدة حساب المستشار المالي.

رابعًا: أنه لا حقيقة للمخاوف التي تتوقعها الحكومة، إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها، وإن كان بعض هذه المخاوف محلًّا للنظر، فدفعه ممكن قبل وقوعه، خصوصًا متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة؛ لأنها لن تجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيرًا من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القنال واستغلاله.

خامسًا: أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالغبن الفاحش، لا سيما أن التعاقد واقع على مستقبل بعيد، لا بد في الحكم عليه من الخطأ العظيم الذي لا يقبله الجيل الحاضر، ولا يرضى بأن يتحمل مسئوليته أمام الأجيال المستقبلة، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحًا لا ريب فيه.

سادسًا: إن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة كان يمكن أن يقال عنها: إنها فكرة صالحة حقيقة لو اقترنت بما يأتي:

أولًا: أن لا يوجد مطلقًا غبن في التعاقد عليها.

ثانيًا: أن يستعمل المقابل في أعمال مثمرة، تسوغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلة، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط، كفالة فعلية.

أما والغبن في الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأي قطعي، في تدبير شئونها المالية والداخلية البحتة، خصوصًا وأن

العقد حاصل على زمان أبعد من أن يكون الحكم عليه صحيحًا، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه، وغير مقبول.

فبناء على هذه الأسباب، قررت اللجنة بالإجماع رفض هذا المشروع، وللجمعية الرأي الأخير».

وقد قوبل التقرير بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى.

مناقشات الجمعية العمومية في المشروع

وحددت جلسة (٤ إبريل سنة ١٩١٠م) للمناقشة في المشروع، فدافع عنه سعد زغلول باشا وزير الحقانية بما خلاصته:

«أصبح شأننا الآن أماكم بعد إعلان عطوفة الرئيس[١] الذي قابلتموه بالاستحسان، شأن المحضر للمشروع، المنور لحقيقته، المدافع عنه، وأصبح شأنكم شأن القاضي العادل، ورأيكم هو الرأي الفاصل، فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التي دعت الحكومة إلى أن ترى في المشروع الفائدة للبلاد، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم في رأيها ورأيكم، وإن لم توافقوها فواجب قضيناه، ومسئولية تخلينا عنها، وألقيناها عليكم فتحملتموها أمام أمتكم، وأمام الأجيال الآتية، والآن يصح لي أن أطمع في حسن إصغائكم وأن يكون لي منكم انعطاف وسعة صدر، لشرح كل ما في نفسي، ولا تجدون في أنفسكم منى حرجًا. إن المشروع متعلق بالاستقبال، وقدرة الإنسان في الأمور الغيبية قدرة بعيدة الاحتمال، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار في هذا المشروع اختلافًا كثيرًا، ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف؛ ولكن الذي لا ينبغي هو أن يفهم المخالف للآخر، أن هذا سيئ القصد والنية».

---

(١) رئيس الوزارة محمد سعيد باشا، وقد أعلن بالجلسة أن رأي الجمعية في مسألة القناة قطعي وستعمل به الحكومة.

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة في هذا الصدد، ولما وصل إلى الكلام على حاصل استهلاك مهمات الشركة وقف إسماعيل سري باشا وزير الأشغال، وتلا مذكرة أخرى بشرح هذه المسألة، ثم رفعت الجلسة للاستراحة، وبعد إعادتها استأنف سعد باشا دفاعه عن المشروع، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التي تصرف فيها الأموال التي تأخذها مصر من الشركة، مقابل مد الامتياز، قال:

«تقولون: إنه ليس هنا مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال. نعم إن هذه أمنية عظيمة جدًّا، يخفق لها قلب كل وطني، ولكن هل يمكننا أن نمتنع عن كل شيء نافع، حتى تحصل البلاد على هذه الأمنية؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة؟ يجب أن نسعى في تحقيق تلك الأمنية التي نبتغيها، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة، فالمجلس النيابي نطلبه، والمشاريع المفيدة نحققها، ولا يجب أن نوقف شيئًا على آخر، احتججتم بأن المشروع الذي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد، وإني أقول الآن: إنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة (بتاريخ ٢٠ فبراير) يفيد قبوله هذه التعديلات، وعلى ذلك فقد زال المانع.

هذا ما أردنا أن نتشرف بعرضه على حضراتكم بيانًا للحقائق التي دفعت الحكومة إلى قبول المشروع، والآن أتممنا واجباتنا نحوكم ونحو الحقيقة، ولم يبق إلا واجبكم، والمسئولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون فإن لكم الرأي الأعلى».

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بجلسة (٧ إبريل)، وفيها أراد سعد باشا أن يستأنف دفاعه عن المشروع، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما قاله في الجلسة السابقة، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة، قال:

«يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم، فبأي حق يقطع عليه الكلام؟ قمت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة، فكيف أمنع من ذلك؟ يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولًا». إلى أن قال: «إنكم استعملتم هذا السلاح ضدي اليوم، وسيستعمل غدًا ضدكم، فاحذروه، والرأي لكم».

ورد عليه إسماعيل أباظة باشا بأن المسألة استوفت بحثًا من جانب الحكومة، ومن جانب الجمعية، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأي على قفل باب المناقشة، فتقرر ذلك بالأغلبية، ثم أخذ الرأي على المشروع بالنداء بالاسم، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الأعضاء، ما عدا مرقص سميكة باشا والوزراء.

مقتل بطرس باشا غالي

(٢٠ فبراير سنة ١٩١٠م)

تخلل نظر المشروع أمام الجمعية العمومية حادث رهيب، اهتزت له البلاد، وهو مقتل المرحوم بطرس باشا غالي رئيس مجلس الوزراء، فقد أطلق عليه إبراهيم ناصف الورداني رصاص يوم (٢٠ فبراير سنة ١٩١٠م) فأصابه إصابات أودت بحياته، فجزعت البلاد لهذا الحادث الخطير، وأثار دهشة الناس كافة، إذ لم يسبق أن تقدمه اعتداء مثله أو يشبهه، ولم يكن الناس قد عرفوا في مصر حوادث القتل السياسي منذ عهد بعيد، وقد قبض على القاتل، فاعترف بجرمه، وقرر أن الدافع إليه هو ما عده خيانة من تصرفات بطرس باشا غالي، وأخصها توقيعه اتفاقية السودان سنة (١٨٩٩م)، ورياسة المحكمة المخصوصة في حادثة دنشواي، وإعادة قانون المطبوعات، ثم سعيه في إنفاذ مشروع مد امتياز القناة، وعُرفت شخصية القاتل أثناء التحقيق، فإذا به شاب في الرابعة والعشرين من عرمه، تلقى علوم الصيدلة بلوزان، وفتح بعد عودته إلى مصل صيدلية في شارع عابدين، وهو قريب الدكتور ظيفل باشا حسن.

وإذ كان القاتل من شباب الحزب الوطني، فقد تشعب التحقيق، واتجهت تهمة الاشتراك في الجناية إلى لفيف من شباب الحزب، وقبض على كثيرين منهم، ثم أفرج عن بعضهم، وأقامت النيابة الدعوى العمومية على إبراهيم ناصف الورداني، وعلى ثمانية بتهمة مشاركته في الجريمة، باعتبارهم جميعًا أعضاء في جمعية من مبادئها استعمال القوة في الوصول إلى أغراضها، وأن جريمة القتل كانت نتيجة محتملة لهذا الاتفاق، وهؤلاء الثمانية هم: علي أفندي مراد المهندس، محمود أفندي أنيس المهندس، شفيق أفندي منصور، عبده أفندي البرقوقي الطالبان بمدرسة الحقوق، عبد العزيز أفندي رفعت مهندس تنظيم، عبد الخالق أفندي عطية المحامي، محمد أفندي كمال الطالب بمدرسة المهندسخانة، حبيب أفندي حسن المدرس، وقد أحيلوا جميعًا إلى قاضي الإحالة بمحكمة مصر، وكان متولي بك غنيم، توطئة لإحالتهم إلى محكمة الجنايات، ونظرت القضية أمامه يوم (٢٢ مارس سنة ١٩١٠م)، وتولى الدفاع عن المتهمين أحمد بك لطفي، ومحمود بك أبو النصر، وعبد العزيز بك فهمي (باشا)، وإبراهيم بك الهلباوي، وعمر بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، ومحمود بك فهمي حسين، ومحمد علي علوبة بك (باشا)، والأستاذ محمود بسيوني وأحمد عبد اللطيف بك، والأستاذ مصطفى عزت. وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام، وبعد أن سمع قاضي الإحالة مرافعات النيابة والمحامين، وأصدر قراره بإحالة الورداني إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل، وبأن لا وجه لإقامة الدعوى قبل الثمانية المتهمين بالاشتراك.

وحوكم الورداني أمام محكمة جنايات مصر، وكانت برياسة المستر دلبروجلي وعضوية أمين بك علي وعبد الحميد بك رضا المستشارين، وجلس في كرسي النيابة عبد الخالق ثروت باشا النائب العام، وتولى الدفاع عن المتهم كل من أحمد بك لطفي، وإبراهيم بك الهلباوي، ومحمود بك أبو النصر، وبعد أن سمعت المحكمة الشهود والمرافعات، أصدرت حكمها (يوم ١٨ مايو سنة ١٩١٠م) بإعدام المتهم، ورفع محاموه طعنًا عن هذا الحكم أمام محكمة النقض قضى برفضه، ونفذ فيه الحكم.

كانت هذه الحادثة أولى حوادث القتل السياسي التي وقعت في مختلف عهود الحركة الوطنية الحديثة، ولا نزاع في الصبغة السياسية للحادثة؛ لأن الأسباب التي دعت الورداني إلى القتل هي أسباب سياسية، ولو لم يكن بطرس باشا قبطيًّا لوقعت الجريمة، مهما تكن ديانة المعتدى عليه، ولكن وقوع الجناية على رئيس وزراة قبطي - وهذه حقًّا مصادفة سيئة - جعل فريقًا من الأقباط ينسبونها إلى التعصب الديني، ورددت الصحف البريطانية، كما ردد الكولونيل روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق هذه التهمة، والحق أنها تهمة باطلة لا تتفق والحقيقة في شيءٍ، فقد أثبت التحقيق وأثبتت المحاكمة بأن الاعتداء سياسي بحت، وأن أسبابه ودوافعه سياسية لا دخل للدين فيها بأي وجه من الوجوه، ودل على هذه الحقيقة تكرار حوادث الاعتداء السياسي بعد هذه الحادثة، دون أن يكون لديانة المعتدى عليهم أثر ما في توجيهها، ولا في الباعث عليها. ولقد كانت هذه الحادثة وما لابسها من اتهام الجاني بالتعصب الديني، بداية تنكر فريق كبير من الأقباط للحركة الوطنية؛ حتى اضطر قادتهم الأحرار -وفي مقدمتهم الأستاذ ويصا واصف، والأستاذ مرقس حنا (باشا)- إلى التردد وقتًا ما عن متابعة الحركة؛ مراعاة لإحساس الفريق الساخط من الأقباط، ولذلك لم يشترك الأستاذ ويصا واصف، وقد كان من كبار أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، في المؤتمر الوطني، الذي اجتمع ببروكسل (في شهر سبتمبر سنة ١٩١٠م)، مع مقدرته في الخطابة باللغة الفرنسية، وخسرت الحركة الوطنية إلى وقتٍ ما مساهمته فيها.

تأليف وزارة محمد سعيد باشا

الاستمرار في محاربة الحركة الوطنية

عهد الخديوي بعد وفاة بطرس غالي إلى محمد سعيد باشا -الذي كان وزير الداخلية- في تأليف الوزارة الجديدة؛ فألفها (في ٢٣ فبراير سنة ١٩١٠م) على النحو الآتي:

محمد سعيد باشا للرئاسة والداخلية، سعد زغلول باشا للحقانية، حسين رشدي باشا للخارجية، إسماعيل سري باشا للأشغال والحربية والبحرية، أحمد حشمت باشا للمعارف، يوسف سابا باشا للمالية. وهم أعضاء الوزارة السابقة، لم يزد عليهم سوى يوسف سابا باشا.

وبالرغم من أن الآمال كانت معقودة على أن الوزارة الجديدة تساير الحركة الوطنية؛ لما عرف عن محمد سعيد باشا قبل أن يتولى الوزارة السابقة من ميوله الوطنية؛ إلا أن وزارته كانت شرًّا على الحركة الوطنية من وزارة بطرس باشا، التي كان هو عضوًا فيها.

ظهور جريدة العلم

(مارس سنة ١٩١٠م)

قام في سنة (١٩١٠م) خلاف على ملكية (اللواء) بين بعض ورثة المرحوم مصطفى كامل، طرح أمره أمام القضاء، فعين يوسف المويلحي حارسًا قضائيًّا على اللواء، وأراد أن يتدخل في تحريره وتوجيه سياسته، فرفض الفقيد هذا التدخل بكل شمم وإباء، وأنشأ جريدة (العَلَم)، وجعلها لسان حال الحزب الوطني، واتخذ لإدارتها الدار رقم (١١٦) بشارع محمد علي، ثم انتقلت إلى شارع الصنافيري (علي باشا ذو الفقار الآن)، رقم ١٨ خلف قشلاق عابدين، وابتدأ ظهورها (يوم ٧ مارس سنة ١٩١٠م)، فأقبل عليها الرأي العام إقبالًا شديدًا، وحلت محل اللواء في المكانة السياسية والصحفية.

إيقاف جريدة «العلم» شهرين

حاربت الوزارة صحفية الحزب الوطني منذ صدورها، فأصدرت في (٢٠ مارس سنة ١٩١٠م) قرارًا بإيقافها مدة شهرين؛ بحجة أنها خرجت في كتاباتها عن حد الاعتدال، وكان هذا القرار باكورة أعمال وزارة محمد سعيد باشا ضد الحركة الوطنية.

ظهور جريدة الشعب

رأى الفقيد أن لا يسكت صوت الحزب الوطني مدة شهرين، فأصدر في اليوم التالي لقرار الإيقاف جريدة (الاعتدال)، ثم (الشعب) و(العدل) و(الاعتدال) ثانية، ثم عاد (الشعب) إلى الظهور من ٢٥ مارس، إلى أن انتهت مدة إيقاف (العَلَم)، فعاد العلم إلى الظهور في (٢٠ مايو سنة ١٩١٠م).

وكتب الفقيد في جريدة (الشعب) مقالة عن قرار الوزارة بإيقاف (العلم) شهرين، قال فيها:

«كل من اطلع على قرار الحكومة القاضي بتعطيل جريدة العلم؛ لسان حال الحزب الوطني، والمعبرة عن أفكاره، يكاد يعتقد أن قصدها الوحيد هو محاربة هذا الحزب؛ لأنه اشتهر بعدم محاباة الحكومة ولا الاحتلال، وعدم تملق أصحاب السلطة في مصر، ولأنه المعبر عن رأي السواد الأعظم من الأمة، الناطق بلسان شبيبتها الراقية الرشيدة. نعم إن قصد الحكومة -أو قصد مستشاريها من الإنجليز- كمَّ أفواه رجال هذا الحزب عن التشهير بأعمالها الضارة، التي تأتيها آونة طوعًا أو كرهًا؛ ولكننا قوم تذرعنا بالصبر على الكوارث، واتخذنا الثبات شعارًا لنا، لا يلوينا عن غايتنا اضطهاد، ولا نتقهقر إلى الوراء مطلقًا، مهما أوذينا في أنفسنا، أو في جرائدنا، فما دام لنا من القانون أقل فرجة لبلوغ أمنيتنا لا نتأخر عن الولوج منها، وللحكومة السلطة المطلقة في إصدار أوامر استثنائية، وتقنين ما تراه هي حافظًا لكرامتها من القوانين واللوائح، والأمة -بل العالم المتمدن- حَكَمٌ بيننا وبين حكومتنا التي تريد أن نطريها ونمدحها على كل ما تأتيه، إطاعة لأوامر الاحتلال.

بنت الحكومة قرارها الغريب على أن (العلم) تعدَّى حدَّ الاعتدال في كتاباته، ولم تقدر على تعيين مقالة معينة، أو عبارة مخصوصة، فما هو الحد القاضي الذي نعتبره حدًّا للاعتدال، لا يجوز لصحف الحزب الوطني أن تتعداه، وإلا استحقت الوقف المؤقت، أو التعطيل النهائي؟ يتصفح المنصف أعداد العلم فلا يرى فيها شيئًا أكثر مما

يكتب في الجرائد الأخرى؛ بل إن لهجته في نظر العقلاء المجردين عن الغاية، أخف بكثير من لهجة غيره. نحن لا نطلب أن تضطهد الحكومة جميع الجرائد، اضطهادها لجرائدنا، فكلها ألسن تعبر عن رغبات الأمة، وإن اختلفت في طريق التعبير، ولكنا نريد أن نظهر للأمة أنها تتعقب الحزب الوطني وجرائده؛ لأنها مسموعة الكلمة، كثيرة الانتشار، يميل إليها الشعب بكلياته، ويعتقد فيها الإخلاص والصراحة وعدم المحاباة لكبير أو وزير، ما دامت تدافع عن الحق، ولا تقول إلا الصدق».

إلى أن قال:

«وإن أغرب من ذلك كله ما جاء بهذا القرار الجديد في بابه وهو: وحيث إنه فضلًا عن ذلك، طعنت في الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر، ونسبت إليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين.

أتريد الحكومة أن نشكر الإنجليز على احتلالهم بلادنا، واغتصابهم الوظائف الكبيرة الصغيرة، وصرفهم أموالنا في السودان، وتسخيرهم أولادنا في بناء السكك الحديدية، ومساكن الإنجليز في هذه البلاد؟ هل يمكنها أن تذكر عددًا واحدًا من أي جريدة مصرية، لا يشمل الطعن على إنجلترا، وعلى الموظفين الإنجليز بمصر؟ ولم تختص العلم بصواعقها وقراراتها الجهنمية دون باقي الجرائد؟ وهل ذلك إلا لأنه لسان الحزب الوطني الذي استحق بصراحته وإخلاصه سخط السلطة الشرعية والفعلية، ولكنه نظير ذلك نال رضا الأمة الذي هو من رضا الخالق، فخير للحكومة أن تقرر تعطيل جميع الجرائد الوطنية، ونفي جميع محرريها إلى خارج البلاد، وتظهر بمظهر المستبد الصريح في استبداده لا أن تدعي أنها دستورية؛ وتنقض أقوالها بأفعالها كل يوم، فليس من الصعب عليها ما دام الاحتلال يؤيدها أن تستصدر من الأوامر العالية ما تريد، ومن القرارات الوزارية ما ترغب».

وقال في موطن آخر:

«لما ابتدأ السير جورست سياسته الجديدة الموسومة بسياسة الوفاق كنت في مقدمة من حذر الأمة منها في أول خطبة عامة، ألقيتها في تياترو الشيخ سلامة حجازي في (١٧ إبريل سنة ١٩٠٨م)، فأبنت ما يعود على الأمة من المضار، وبسبب اتفاق صاحب السلطة الشرعية مع المحتلين، وأن الغاية منها إيهام الشعب بأن إنجلترا أعادت السلطة للجناب الخديوي، لتخدر الحركة الوطنية، وأن تلك السياسة أضر من سياسة العناد التي كان متبعة أيام اللورد كرومر، وأن لا دواء لهذه الأرزاء إلا الدستور، ظهرت بعد ذلك نتائج هذه السياسة الوخيمة، سياسة الوفاق، فصودرت الأمة في حرية صحافتها، وبددت المظاهرات بقوة البوليس الغشوم، ومنع الأهالي من الوقوف في طريق الجناب العالي، حتى لا يطالبوه بالدستور. وأخيرًا تجلت هذه السياسة في أقبح مظاهرها، عقب حادثة الورداني، ففتشت بيوت الأبرياء أملًا في العثور على ما يفيد اشتراكهم مع القاتل ليزجوا في أعماق السجون وتتخلص السلطتان من رؤساء الحركة الوطنية بطريقة قانونية، ولما ظهرت براءتهم بعد ما استعمل لدى التفتيش من طرق العنف والإرهاب، وإزعاج الحريم والأولاد في مأمنهم خصوصًا مع كاتب هذه السطور، حوَّل الإنجليز أنظارهم نحو جرائد الحزب الوطني، فأوقف (العلم) شهرين، ثم منع صاحب الاعتدال من إظهار جريدته يوميًّا، إلا بعد أخذ رخصة جديدة، ولا ندري ماذا يفعل اليوم مع (الشعب) وغدًا مع غيره. كل ذلك والجرائد الأخرى تقول ما تشاء، وتكتب ما تريد بكل أسلوب، بدون أن تهتم الحكومة بما تقول أو تكتب، لا لسبب إلا أنها لا تعبر عن أفكار الحزب الوطني. نحن نعتبر هذه المعاملة الخصوصية فخرًا وشرفًا لحزبنا القوي بالحق المؤيد بروح الله، ولا نتألم من هذه الصدمات المتكررة، ولا نتقهقر إلى الوراء قيد أنملة، وأكبر مشجع لنا ما نراه من هذه الأمة التي وقفنا حياتنا على خدمتها.

أمَّا ما جاء بأمر إيقاف جريدة العلم من أنه طعن على الدولة الإنجليزية ورجالها الموجودين بمصر، ونسب إليهم من المعايب والفظائع ما قد يبعث على تكدير صفاء العلاقات بين الأمتين، فمما أوجب دهش القراء جميعهم، أفمن مستلزمات سياسة

الوفاق أن تصبح الأمة القاهرة والأمة المقهورة شقيقتين على غاية الصفاء والوداد؟ وكيف يمكن الجمع بين النقيضين، والتوفيق بين القاهر والمقهور، والآكل والمأكول؟ ومتى كانت العلائق بين الأمة المصرية، والاحتلال في صفاء تام؟ نحن لسنا أعداء للأمة الإنجليزية؛ بل أعداء الاحتلال، فإن أرادت إنجلترا إزالة ما بينها وبيننا من العداوة فلتخرج من بلادنا، ولتتركنا وشأننا ندير أمورنا بما يوافق مصلحتنا التي نحن أدرى بها، أمَّا ما داموا لبلادنا محتلين، فلا أمل في الصفاء مطلقًا بينهم وبين الأمة.

هذا وإننا نختم كلامنا هنا بأن ننصح للأمة قاطبة، ألا تهيجهم تصرفات الحكومة ومعاملتها للحزب الوطني، وأن يلتزموا الهدوء والسكينة، فستنقشع هذه الأزمة، وتعود قريبًا مياه الصفو إلى مجاريها».

مظاهرات الاحتجاج ضد المستر روزفلت

(مارس سنة ١٩١٠م)

جاء الكولونيل «تيودور روزفلت»[١] THEODORE ROOZVELT رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق إلى مصر عن طريق السودان (في مارس سنة ١٩١٠م)، وألقى بمدينة الخرطوم خطبة سياسية مجَّد فيها الاحتلال، ودعا إلى الخضوع لحكمه. ولما وصل القاهرة ألقى خطبة أخرى بالجامعة المصرية، عرج فيها على حركة المطالبة بالدستور التي كانت على أشدها؛ فقال: «إنه لا يمكن تربية الفرد تربية حقيقية بتلقينه بعض العلوم، كما أنه لا يمكن إعداد شعب للحكم الذاتي بإعطائه دستورًا على ورق؛ لأنه تربية الأمة لتصير أهلًا لحكم نفسها، ليست مسألة عشر سنين أو عشرين سنة؛ بل هي مسألة أجيال متتابعة. إن بعض الجهلاء يعتقدون أن منح الأمة دستورًا على الورق -وبخاصة إذا كان مفتتحًا بعبارات فخمة- من شأنه أن يمنح الأمة قوة الحكم الذاتي، مع أن شيئًا من ذلك لا يكون بتاتًا».

---

(١) رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأسبق (من سنة ١٩٠١م إلى سنة ١٩٠٨م)، توفي سنة (١٩١٩م)، وهو قريب للمستر فرنكلن روزفلت الرئيس السابق للجمهورية.

وضرب على هذه النغمة، معارضًا بذلك حركة المطالبة بالدستور في مصر. وجاءت خطبته تأييدًا واضحًا لسياسة الاستعمار، وطعنًا مكشوفًا في استحقاق الأمة للحم الدستوري، فأثارت سخط الرأي العام واستياءه، وأرسل إليه الفقيد برقية احتجاج بالنيابة عن اللجنة التنفيذية للحزب للحزب الوطني، هذا نصها:

«اجتمعت اللجنة التنفيذية للحزب الوطني هذا المساء (٢٩ مارس سنة ١٩١٠م) عقب إلقاء خطبتكم بالجامعة، وكلفتني إظهار استيائها الشديد من عباراتكم التي أردتم بها تثبيط همة الأمة المصرية، عن الاستمرار في جهادها السلمي للحصول على الدستور».

وأرسل صورة هذه البرقية إلى الصحف الأوربية الكبرى، وقررت اللجنة أيضًا الاحتجاج على إدارة الجامعة؛ لسماحها بإلقاء هذه الخطبة في دارها، ومنحها الخطيب لقب دكتور بعد إلقائه إياها. وأقام الحزب الوطني اجتماعًا بمسرح (بيلوت باسك) بشارع عماد الدين، ألقى فيه علي فهمي كامل بك خطبة ردًّا على خطبة روزفلت، وبعد انتهاء الاجتماع، سار الحاضرون جميعًا في شكل مظاهرة هائلة، يرفرف عليها العلم المصري، يؤمها الفقيد إلى فندق «شبرد»، حيث كان الكولونيل روزفلت، وهناك نادوا بحياة الاستقلال والدستور، وسقوط روزفلت، وانهالت رسائل الاحتجاج عليه من كل صوب.

كتابي إلى المستر روزفلت

وكنت وزميلي المرحوم الأستاذ أحمد وجدي نشتغل معًا بالمحاماة بمدينة الزقازيق، فأرسلنا إليه كتابًا باللغة الفرنسية في (٢٩ مارس سنة ١٩١٠م) هذا تعريبه[١]:

«جناب المحترم:

(١) «الشعب» عدد (أول إبريل سنة ١٩١٠م).

هل تسمحون لثلاثة من وادي النيل، أبناء مصر الأسيفة، التي لا تزال تئن من تحكم دولة عدوة في شئونها، وسلبها لحقوقها، أن يعبروا لكم عن إحساساتهم الوطنية نحو خطبتكم الأخيرة في الجامعة المصرية، وأن يشرحوا لكم حقيقة جهلتموها عند إلقائكم تلك الخطبة.

لقد استاء الرأي العام المصري من تصريحاتكم التي أبديتموها في خطبتكم؛ ولا نخالكم إلا مقرين الأمة على استيائها من رؤيتها رجلًا سياسيًّا كبيرًا، يصدر ذلك الحكم القاسي على كفاءتها الدستورية، دون أن تسبق له معرفة بصفات تلك الأمة، وأحوالها وشئونها، أصدر ذلك الحكم وهو لم يمكث في وادي النيل، إلا بضعة أيام، كان في أثنائها لا يختلط إلا بأعداء الحركة الوطنية، أصدره وهو لم يقرأ عن أحوالنا إلا ما يكتبه أنصار الاحتلال، وأذناب السياسة الإنجليزية.

المرحوم الأستاذ أحمد وجدي
من خيرة تلاميذ مصطفى وفريد، توفي سنة ١٩٣٠
(انظر رثائي له في الفصل السادس عشر)

لقد مضى سبعة وعشرون عامًا على العهد الذي كنا فيه نتمتع بمجلسنا النيابي الكامل السلطة؛ ذلك المجلس الذي ظل ردحًا من الزمن، ناهجًا سياسة الرشاد والحكمة، حتى وقعت حوادث (١٨٨٢م) المحزنة، وجاء الاحتلال، فقضى عليه وهو في مهده، وأوقف سير تلك الحركة الدستورية التي كان العالم ينتظر منها أن تجعل الأمة المصرية أمة قوية مهيبة الجانب، مسموعة الصوت؛ فنحن يا جناب الرئيس السابق، أمة دستورية من قديم العهد.

وإذا كانت المبادئ الدستوية قد ضعفت، وأصابها الفتور في السنوات التي أعقبت الاحتلال، فإنها حييت بعد ذلك، وعادت إلى النمو والقوة، بفضل توالي مظالم الاحتلال على الأمة، وأصبحت الآن راسخة في أفئدة كافة الطبقات؛ إنك تظن أن الذين ينادون بالدستور، هم بضعة أفراد يعدون على الأصابع، ولو أنك سألت أهل المعرفة، قبل أن تلقي خطبتك، لعلمت أن الأمة عن بكرة أبيها قد طالبت بدستورها، واشترك في تلك المطالبة الأغنياء والفقراء، والأعيان والغوغاء، والمتعلمون والجهلاء. وإنه لمن المدهش حقيقة أنك صرحت بأفكارك في أهلية الأمة للنظام النيابي، في الوقت الذي اشتدت فيه حركة المطالبة بالدستور، حتى بلغت من الشدة درجة لم تبلغها من قبل؛ فما كان أجدرك بأن تراعي الظروف، فتجعل هناك تناسبًا بين خطبتك وبين حقيقة الأحوال في بلادنا.

إنَّ الحركة الوطنية يا جناب الرئيس السابق، كانت تؤمل من خلف واشنطن الكبير أن يعضدها بكلمات التنشيط والتشجيع؛ ولكن الخطبة التي ألقيتها جاءت عاكسة تلك الآمال، فاسمح لنا أن نقول لك: إن جورج واشنطون لما وطن نفسه على أن يقف حياته على خدمة بلاده، وانتظم في سلك كبار الرجال، ما كان يدور بخلده أن الأمم لا تستحق حريتها إلا بعد تربية تتوالى فيها الأجيال والقرون؛ لأن الرجل العظيم الذي يعرف قدر الحرية، لا يجسر أن يحكم على أمة بأنها لا تستحق أن تتمتع بحريتها؛ الحرية حق يستمد وجوده من الفطرة، وكل أمة في الوجود تستحق أن تتمتع

بها، فما بالك بأمة كانت في طليعة أمم الشرق، تمتعًا بالدستور، أمة أعطت للشرق مثال الجهاد للحرية، هل أصبحت الآن غير كفء للدستور؛ لأن دولة ظالمة قوية احتلت بلادها، وقضت على حريتها واستقلالها؟

زعمت يا جناب الرئيس السابق، أن من الأمم -ومنها الأمة المصرية طبعًا- من لم تتم بعد تربيتها الدستورية، وقد كنا نود أن تذكر لنا في خطبتك اسم المدرسة التي تنال الأمة فيه تلك التربية، وأي الشهادات تثبت أنها استكملت حظها منها، ومن له حق إعطاء مثل تلك الشهادات!! لو أنك ذكرت لنا ذلك، لاعتقدنا أنك كنت في خطبتك سياسيًّا، ناصحًا لنا؛ أمَّا الآن فاسمح لنا أن نقول لك، بأنك إما أن تكون قد خُدعت بأفكار دسَّها إليك جماعة من المنافقين، وإما أن تكون قد أردت مجاملة الدولة الإنجليزية، فصرحت بما صرحت تعضيدًا لسياستها. وعلى كل حال، فإن خلف واشنطون العظيم يجدر به أن يقدر الحرية حقَّ قدرها، فيجعلها فوق دسائس الدساسين، وفوق المجاملات السياسية وتقبل ... إلخ».

عبد الرحمن الرافعي، أحمد وجدي، محمد توفيق العطار

محامون

ولما وصل المستر روزفلت إلى الإسكندرية ليستقل الباخرة، قوبل في المحطة بمظاهرة كبيرة نودي فيها بسقوطه، وبحياة مصر والاستقلال، فكانت هذه المظاهرات المتعددة دليلًا على قوة الحركة الوطنية، وتعلق الأمة بدستورها واستقلالها وكرامتها، فلقد كانت خطب من هذا النوع، بل أشد منها طعنًا في الأمة المصرية، تلقى علنًا، ولا تحرك منها ساكنًا، فجاءت الحركة الوطنية، وبعثت في نفوس الوطنيين روح العزة والكرامة، ومن هنا جائت مظاهرات السخط على الكولونيل روزفلت وخطبته.

صوت الشعر يؤيد الشعور الوطني

قصيدة حافظ إبراهيم

ونظم شاعر النيل «حافظ إبراهيم» قصيدة عصماء يلوم فيها الكولونيل روزفلت على إطرائه الاحتلال، ودعوته المصريين إلى الخضوع لحكمه، نشرها قبيل إلقاء خطبته الثانية بالقاهرة، قال:

أي خطيبَ الدنيا الجديدة شنِّفْ ... سمع مصر بقولك المأثور
إنما شوقها لقولك يا (روزْ ... فلت) شوق الأسير للتحرير
قفْ غدًا أيها الرئيس وعلِّم ... أهل مصر حرية التعبير
وأخبر الناس كيف سدتم على النا ... س وجئتم بمعجزات الدهور
وملكتم أعنة الريح والما ... ء ودستم على رقاب العصور
قف وعدِّد مآثر العلم واذكر ... نعم الله ذكر عبد شكور
وإذا ما ذكرت أنعمه الكبـ ... ـرى فلا تنس نعمة (الدستور)
يا نصير الضعيف مالك تُطرى ... خطة القوم[1] بعد ذاك النكير
لم تطيقوا جوارهم بل أقمتم ... في حماكم من دونهم ألف سور
أنت تطريهم وتثني عليهم ... نائيًا آمناً وراء البحور
ليت شعري أكنت تدعو إليهم ... يوم كانوا على تخوم الثغور
يوم كانوا قذى بعين (نيويور ... ك) وداء مستحكمًا في الصدور
يوم نادى (وشنجتون) فلبَّا ... ه من الغيل[2] كل ليث هصور
يوم سجلتم على صفحات الد ... هر تاريخ مجدكم بالنور
ووثبتم إلى الحياة وثوبًا ... ونفضتم عنكمُ غبار القبور

(١) يقصد الإنجليز.

(٢) الغيل: موضع الأسد.

إنما النيلُ والمسيسبيُّ[١] صنوا ... ن هما حليتان للمعمور
وعجيب يفوز هذا بإطلا ... ق وهذا في ذلة المأسور
يا نصيرَ الضعيف حبب إليهم ... هجر مصر[٢] تفز بأجر كبير
فعليهم أن يهجروا وعلى المص ... ري ذكر المتيم المهجور

احتفال الطلبة بالمولد النبوي

أقام طلبة المدارس ليلة ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٢٨هـ (٢٣ مارس سنة ١٩١٠م) احتفالًا فخمًا بالمولد النبوي الشريف، رأسه الأستاذ أحمد بك لطفي، وحضره المترجم، يصحبه أعضاء اللجنة الإدارية للحزب الوطني، فضجَّ المكان بالهتاف والتصفيق عد حضورهم، وألقى الأستاذ محمود رمزي نظيم قصيدة عن المولد النبوي، ثم ألقى الأستاذ علي الغاياتي قصيدة أخرى.

اشتداد الخلاف بين الفقيد والخديوي

كان بديهيًّا كلما ازدادت سياسة الوفاق رسوخًا أن يزداد الجفاء بين الخديوي والفقيد؛ لأن سياسة الوفاق كان مقصودًا منها -كما أسلفنا- محاربة الحركة الوطنية.

ولقد جاهر الخديوي بعدائه للفقيد حين رماه وأنصاره بالتسرع، في حديث له مع المسيو (جان رود) مكاتب جريدة الطان الباريسية في (إبريل سنة ١٩١٠م) إذ قال: «لقد اشتغلت دائمًا في ترقية بلادي وتقدمها في الحضارة، ولكن بالأسف وجد قوم متسرعون جدًّا، أخروا تقدمها الطبيعي بإلحافهم في مطالب سابقة لأوانها، ومصحوبة بالضوضاء». وعرج في حديثه على الاحتلال والسير إلدون جورست المعتمد البريطاني، فقال: «ولي وطيد الأمل في القيام بمهمتنا، بمساعدة البلد الذي يؤيد مصر تأييدًا عظيمًا، في رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست

(١) هو النهر المشهور بأمريكا.
(٢) أي الجلاء عنها.

بيننا، يعتبر ضمانة وثيقة لنا، لتحقيق ذلك، وقد سبق لي العمل طويلًا معه عندما كان مستشارًا لوزارة الداخلية ثم المالية في خدمة الحكومة المصرية، وعلى هذا فقد اعتدنا المشاركة في العمل».

فردَّ «الشعب» على حديث الخديوي، وكتب المترجم عدا ذلك مقالتين بتوقيعه كشف فيهما سياسة الوفاق؛ قال:

«لا غرابة في أن يهتم الرأي العام بحديث الجناب العالي الخديوي مع مكاتب الطان المسيو جان رود، في هذه السنة، ويكون موضوع حديث الملأ بأسره في الأندية والمجتمعات، وموضوع بحث وانتقاد الجرائد على اختلاف نزعاتها ومذاهبها؛ لأنه أتى بعد حديثه الأول مع المسيو (رني بيو) مكاتب الطان في (٢٨ مارس سنة ١٩٠٧م)، ولا يخفى أنه قد وقعت حوادث عظيمة في خلال هذه السنين الثلاث، غيرت وجه السياسة في مصر، بتغيير العلاقات بين سمو الأمير ومندوب الحكومة المحتلة، صدر الحديث الأول والخديوي يشكو ويتألم من اللورد كرومر وسياسته المبنية على العنف، وإظهار الأمير بمظهر الضعيف أمام الأمة والعالم، وصدر الحديث الثاني والخديوي جذل طرب من السير إلدون جورست، وسياسته المبنية ظاهرًا على اللين، وإظهار سموه بمظهر الآمر الناهي. وإن كانت الأوامر تأتي في الحقيقة من لندرة، فتبلغ من الوكالة البريطانية إلى الحكومة، وهي تنفذها كأنها صادرة منها، بناء على محض رغبة وإرادة سمو الأمير، ولذلك رأينا بونًا شاسعًا؛ بل تناقضًا واضحًا بين الحديثين، خصوصًا فيما يختص بحزبنا الوطني الموقر، فقد جاء في حديث سنة (١٩٠٧م) ما يأتي: ولقد أخطأ القائلون: إن المطالب الوطنية أخذت شكل حركة عدائية للأجانب وحركة تعصب ديني، وإني أنكر ذلك بكل قواي، فإن الشعب المصري طيب بفطرته ونزيه ومجد، ومعتدل متسامح، ومتى عومل برقة ورعاية، يعرف كيف يجيب عن هذه الثقة».

وقد تضمن حديث هذا العام أننا متسرعون في الطلب بإلحاف، وأن تسرعنا هذا يؤخر تقدم البلاد ويبعد أجل الدستور.

ولا أدري ما الذي حمل سمو الأمير على اعتبارنا متسرعين وملحفين في طلب الدستور؛ مع أن مبادئنا لم تتغير من سنة (١٩٠٧م) إلى الآن، بل ما زالت هي تلك المبادئ التي أساسها طلب الجلاء وطلب الدستور، والتي تم عليها الاتفاق في حياة المرحومين لطيف باشا سليم، ومصطفى باشا كامل في (٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦م) قبل أن يعلنها المرحوم مصطفى باشا كامل في خطبته بالإسكندرية في (٢٢ أكتوبر سنة ١٩٠٧م) بنحو سنة. نعم هي هي مبادئنا التي بناء عليها سعينا في حصول التوقيع من الأمة على طلب الدستور من سمو الأمير، وبناء عليها قدمنا إلى جنابه العالي تلك العرائض في (٢٩ إبريل سنة ١٩٠٨م)، فقبلها منا بكل بشاشة، وشجعنا على أن نستمر في هذا الطريق، والحصول على كل ما يمكن من التوقيعات لتقديمها لسموه بعد عطلة الصيف، وصرح لنا بنشر ذلك على صفحات (اللواء)، وفعلًا قدمنا باقي العرائض في (ديسمبر سنة ١٩٠٨م) إلى سعادة رئيس الديوان الخديوي، بجواب منا نشر في اللواء في حينه، فهل ما كان جائزًا ومطابقًا للعقل والحكمة في سنة (١٩٠٧م)، أصبح يعتبر تسرعًا وإلحافًا في سنة (١٩١٠م)؟ إذا كانت الظروف السياسية تضطر أحيانًا رؤساء الحكومات إلى المسالمة، وتحملهم على أن يستقبحوا اليوم ما كانوا يرونه حسنًا أمس، فالأمم لا تغير مطالبها الطبيعية، ولا تتقهر مطلقًا إلى الوراء بمجرد استبدال كرومر بجورست، فإنهما في عينها سواء، كلاهما يمثل الاحتلال الممقوت، وكلاهما يخدم بلاده بإخلاص لأمته ولحكومته، وإن اختلفت طريقة أحدهما عن طريقة الآخر في الشكل، فإذا كانت دواعي السياسة ومقابلة المجاملة بمثلها قضت على سموه بأن يظهر استياءه مما يسميه تسرعًا وإلحافًا، فلا يوجد لدينا ما يضطرنا لتغيير سياستنا أو تعديلها، فإننا لا ندأب نطالب بالجلاء والدستور حتى ننالهما، ولا يقعدنا عن السير في طريقنا ولا عن تنفيذ برنامج (٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦م)، ما نراه من مظاهر سياسة الوفاق، كما لا ينقص من همتنا رمينا بأننا متسرعون أو ملحفون؛ إذ

لا تسرع في الدستور، ذلك الحق الطبيعي الذي منحه الخالق لكل أمة مهما كانت درجة رقيها، فإننا نطلب حكومة نيابية تمثلنا تمام التمثيل.

يقول الجناب العالي: إن تسرعنا هذا يؤخر الإصلاح الذي بدئ به بفضل سياسة الوفاق، ونحن نقول: إنه لولا هذا التسرع الذي كان محبوبًا في سنة (١٩٠٧م) وأصبح ممقوتًا في سنة (١٩١٠م)، لما بدئ في هذا الإصلاح إن كان ما تمن به علينا الحكومة يسمى إصلاحًا أو تقدمًا نحو الدستور.

ما هذا الذي حصلنا عليه بفضل سياسة الوفاق؟ وما هذا الذي منحناه بمجرد فضل الحكومة لا بمساعي الوطنيين المخلصين؟ أسؤال النظار بعد أن ظهر أنه لا شيء خصوصًا بعد تصريح بعضهم بأنهم ليسو ملزمين بالجواب ولا يقبلون المناقشة؟ أهذا كل ما يمنون به علينا؟ أتوسيع نطاق مجالس المديريات وأغلب قراراتها شورية وجلساتها سرية، وكان نتيجتها زيادة ضريبة نحو (٢٥٠ ألف جنيه) على أصحاب الأطيان، كان يمكن الحكومة اقتصادها من باب السودان، أو مشتريات السكة الحديدية، أو ماهيات كبار الموظفين الذين يشغلون وظائف لم تخلق إلا لهم وفي كل سنة تزاد مرتباتهم، كنا نود لو توسع الجناب العالي في الشرح، وعدد لنا بعض فوائد هذه السياسة التي أظهرنا للأمة ضررها من أول يوم بدئ فيها، وأجمعت الأمة على أن ستكون نتيجتها وبالًا على البلاد.

كيف نعد متسرعين وقد أجمع مجلس الشورى والجمعية العمومية، حتى الأعضاء المعينون من قبل الحكومة على طلب ما ننادي به صباح مساء وهو الدستور، وماذا يراد منا حتى لا نكون معرقلين للمساعي التي تبذل لتوصلنا إلى أمنيتنا؟ أنسبح بحمد الاحتلال ونمجد رجاله وأعوانه من المصريين، ونوافق على تبذير أموالنا أو على الأقل نسكت على إظهار عيوبه للملأ؟ هذا ما لا يكون أبدًا، ولو أقفلت جرائدنا ومنعنا من الاجتماع والخطابة، بل ولو عوملنا بجميع أنواع الإهانة والتعذيب، فلا ينتظر أحد منا أن نحيد عن مبدئنا ما دام فينا عرق ينبض أو تجري في أجسامنا نقطة دم.

قال سمو الأمير: إنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة البلد الذي يؤيد مصر تأييدًا عظيمًا في رفع شأنها وتمدينها، وإن وجود ممثل هذا البلد سير إلدون جورست بيننا يعتبر ضمانة وثيقة لنا لتحقيق ذلك.

فحقٌّ لكل قارئ أن يدهش عند تلاوة هذه الفقرة التي تعتبر مبدأ تاريخ جديد في سياسة مصر، فإن هذا التصريح اعتراف صريح بأن لإنجلترا شبه حماية أو حماية كاملة على مصر، وهو ما يفهم من معنى تأييدهم لسموه في رفع شأن البلاد وتمدينها، إنه يجب على كل خادم مخلص للبلاد أن لا يقلل من شأن هذا التصريح، ولا أن يهمله ويسكت عنه، فإن عواقبه ستكون عظيمة جدًّا على مستقبل مصر بإزاء إنجلترا ومركزها السياسي فيها، كنا لغاية الآن نقول: إن مركز إنجلترا في مصر غير شرعي أو مبني على القوة الغشوم ليس إلا، ولما قال اللورد سالسبري في سنة (١٨٩٨م): إنَّ الإنجليز دخلوا مصر بالسيف، أرسل إليه المرحوم مصطفى كامل باشا جوابه المشهور من باريس، محتجًّا على هذه الدعوى الباطلة، ولكن ماذا يكون جوابنا الآن، وقد صرح سمو الأمير بأنه يسعى لترقية البلاد بمساعدة الإنجليز؟

يكون جوابنا أن هذا التصريح لا يغير من مركز مصر شيئًا، ولا يؤثر في حقوق الأمة أقل تأثير، هذا إذا كان مكاتب الطان عبر عن فكر الأمير تمام التعبير، ولم يحرف الكلم عن مواضعه، ولم تعلن المعية السنية تصحيحه كما فعلت عقب حديث المستر ديسي (في مايو سنة ١٩٠٨م)[١].

ولذلك لا نطيل الشرح في هذه النقطة الخطيرة، مرجئين إيفاءها من البحث يومين أو ثلاثة حتى يؤيد هذا التصريح بسكوت المعية[٢] عليه، أو ينفي أو يعدل من قبلها، وإنا لمنتظرون».

(١) انظر: ص٧٨.

(٢) حاشية الخديوي.

ولم يصدر من المعية أي بيان ينفي أو يفسر الحديث، وتبين أنه حديث الخديوي بنصه، وازداد الجفاء بين الفريقين، وسارت الوزارة في طريقها معتزمة تأييد «سياسة الوفاق».

وسائل جديدة لقمع الحركة الوطنية

إحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات وقانون الاتفاقات الجنائية

أمعنت الوزارة في محاربة الحركة الوطنية فوضعت قانونًا[١] يقضي بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات، بعد أن كانت من اختصاص محاكم الجنح، والسبب الذي دعاها إلى هذا التعديل أنها رأت تهم الصحافة تحاكم بحسب النظام القديم، أمام درجتين: ابتدائية واستئنافية، وفي هذا من الضمان للصحافة ما فيه، فضلًا عن أن أحكام الجنح في التهم الصحفية لم ترض الوزارة، فرأت إحالتها إلى محاكم الجنايات، إرهابًا للصحفيين من ناحية، ولكي تحرمهم إحدى درجتي التقاضي من ناحية أخرى.

وسنت قانونًا آخر[٢] بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات لمعاقبة الاتفاقات الجنائية ولو لم يتوافر فيها أركن الاشتراك في ارتكاب الجريمة؛ وذلك لما رأته من براءة المتهمين بالاشتراك في جريمة مقتل بطرس غالي باشا لعدم توافر ركن الاشتراك، وقد أشارت الوزارة إلى هذا السبب في مقدمة المذكرة الإيضاحية التي وضعها سعد زغلول باشا وزير الحقانية لهذا القانون؛ إذ قال:

«أظهرت الحوادث الأخيرة عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح».

---

(١) هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩١٠م الصادر في (١٦ يونية سنة ١٩١٠م).

(٢) القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩١٠م الصادر في (١٦ يونية سنة ١٩١٠م).

وليس من شك في أن هذا القانون قد وضع لمحاربة الحركة الوطنية وحدها، وهو من التشريعات الاستثنائية الخطيرة؛ لما فيه من إفساح المجال لتلفيق التهم على الأبرياء، والاعتساف في إسناد نيات إجرامية إليهم، دون أن يبدو منهم أي عمل ما، وقد أقر المرحوم عبد الخالق ثروت باشا بخطورة هذا التشريع، في مرافعته في قضية مؤامرة إمام أفندي واكد، الذي سيجيء الكلام عنها؛ إذ قال: «كان شديدًا علينا يوم أن جر على البلاد ما فعله السفهاء، من ضرورة سن قانون الاتفاقات الجنائية، ذلك القانون الاستثنائي الذي في وجوده سبة على أمن الديار، وحجة قائمة، على أننا دائمًا تحت خطر الاضطراب والهياج».

وتناول التعديل أيضًا، منع نشر المرافعات في القضايا الجنائية، إذا رأت المحكمة أن في نشرها بوساطة الصحف إضرارًا بالنظام العام، ثم تقرير المسئولية الجنائية على مديري الصحف بالنسبة لما ينشر فيها، ولو لم تتوافر فيهم أركان الاشتراك الجنائي، وأضاف القانون نصًّا جديدًا يعاقب على التهديد بالكتابة أو بالقول، ولو لم يكن مقرونًا بطلب، بعد أن كان القانون القديم لا يعاقب إلا على التهديد المقرون بسلب المال، وكان الغرض الحقيقي من هذا التعديل معاقبة الشبان الوطنيين الذين كانوا يطوفون على أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، لدعوتهم إلى مناصرة الأمة في طلباتها.

وكان من النتائج الأولى لإحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، أن حوكم الفقيد أمامها، وحكم عليه بالحبس ستة أشهر، كما سيجيء بيانه، ولو حوكم أمام محكمة الجنح لكان من المحقق أن تقضي ببراءته؛ لأن التهمة التي حوكم من أجلها لم يكن لها أساس من الحق والقانون.

ولا مراء في أن صدور هذا التشريعات الرجعية، كان نتيجة لتحالف الخديوي والوزارة من ناحية، والاحتلال من ناحية أخرى، على الحركة الوطنية وصدى لحديث الخديوي الأخير في الطان، قال المترجم في هذا الصدد بعنوان «سياسة الشدة»[١]:

«نحن نقول بكل صراحة كما قال المرحوم «مصطفى كامل باشا» عقب حديث المستر ديسي: إن الأمة غير مرتبطة بما قاله الأمير في مثل هذا الموضوع الخطير، وإن بطانة سموه ووزارته يسيئان إليه أكبر إساءة في عدم الإشارة عليه بتصحيحه؛ إذ إن مثل هذا التصريح لا يمنكن أن يروق في أعين الشعب الذي لا يمكنه أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدها بإخلاص على ترقيها وتمدينها، فلسموه أن يثق بالمحتلين، ويعتمد عليهم في ترقية بلاده، ولكن الأمة بأجمعها باعتراف السير إلدون جورست، لا تثق بمقاصد المحتلين، لا فرق بين أهل الطبقتين العليا والوسطى، ولا الغوغاء أنفسهم، ويحق للأمة أن تغير اعتقادها في المحتلين، بعدما رأته منهم في هذه المدة الطويلة، وكيف تغير اعتقادها فيهم، وتصدق بحسن نيتهم، بعد أن ظهر لها عكس ذلك، من عهد دخولهم البلاد، وبعد ما أتوه مع سمو الأمير نفسه من ضروب التعسف في مسألة الحدود ومسألة تعيين فخري باشا، وغير ذلك من المسائل التي لا تحصى ولا تعد[٢]، كيف نجاري سمو الأمير في هذه السياسة، والإنجليز لم يقدموا أي برهان على حسن نيتهم نحونا، وإخلاصهم في مساعدتنا على التقدم؛ بل هم بالعكس لا يتركون وسيلة لاقتناعنا بعكس ذلك إلا اتخذوها، وآخر برهان على ما نقول التعديلات الجديدة التي يراد إدخالها على قانون العقوبات فيما يختص بالجنح التي تقع بواسطة الصحف، أو طرق النشر الأخرى، وفيما يختص بالاشتراك وتقديم هذه المشاريع الجديدة عقب نشر تقرير المعتمد البريطاني السنوي،

(١) «الشعب» عدد (٥ مايو سنة ١٩١٠م).

(٢) راجع تفصيل هذه الحوادث في كتابنا (مصطفى كامل) ص٣٠٤ وما بعدها (من الطبعة الأولى) والطبعات التالية.

الذي يهدد فيه الأمة والصحافة باستعمال القسوة معهم، وإحلال سياسة القوة محل سياسة اللين.

ومن الغريب أن الحكومة تقول: إنها تسير على نهج فرنسا في إحالة جنح الصحافة على محكمة الجنايات، ولكن فاتها أن نظام محاكم الجنايات في فرنسا غيره في مصر، فهناك المحلفون يجلسون بجانب القضاة، وهو الذين يقررون ما إذا كان المتهم يستحق العقاب أولًا، والقضاة يطبقون القانون ليس إلا، فإحالة جنح الصحافة هناك على محكمة الجنايات في مصلحة المتهمين، أما هنا فالمراد عكس ذلك، أي التشديد على المتهمين وحرمانهم الدرجة الابتدائية، دون أقل ضمانة تعوض عليهم هذا الحرمان، فإن قالوا: إن قضاة محكمة الاستئناف غير قابلين للعزل، قلنا لهم: ولكنهم قابلون للترقي لمرتبة الوزارة، والنفس بطبيعتها ميالة إلى العلو والارتقاء، خصوصًا وبين الوزراء الحاليين أربعة من رجال القضاء، على أننا كنا نجد لأنفسنا بعض التعزية إذا كانت الحكومة أحالت إلى محكمة الجنايات جميع جنح الصحافة، وأدخلت قانونها الإداري ضمن قانون العقوبات، ولكنها تريد أن تكون الأرجحية دائمًا في جانبها على كل من يرفع صوته ضد هؤلاء المحتلين، الذين يقول عنهم سمو الأمير: إنهم يساعدونه على ترقية الأمة، وإعلاء شأنها، يراد عبثًا بمثل هذه القوانين الاستبدادية كم الأفواه، وإلجام الألسنة، أما الفكرة فسائرة لا يعوقها في تقدمها سياسة وفاق أو سياسة أخرى مبنية على إرضاء المحتلين، باستعمال القسوة المتناهية، مع كل من لديه شجاعة أدبية في قول الحق، ولو جر عليه قوله صواعق غضب السلطتين المتفقتين الآن.

أمَّا مشروع تعديل بعض مواد قانون العقوبات فهو عبارة عن وضع قانون يشبه قانون المشبوهين الذي أوجدته الحكومة الثورية في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، للانتقام من كل من خالف سياستها، إذا كان يكفي شهاة اثنين من رجال البوليس أو واحد فقط بأن الرجل يكره الجمهورية ويسعى في إسقاطها للحكم عليه

بالإعدام، وبذلك القانون المشئوم أعدم الألوف من الأمة الفرنسية وأضيفت أملاكهم لجانب الحكومة، فبمقتضى هذه التعديلات الجديدة يمكن حكومتنا أن تثبت اتفاق اثنين أو أكثر على عمل مؤامرة يراد بها طلب الدستور «ولو بالقوة» لتحيلهم على المحكمة المختصة بصفة مجرمين، فتقتص منهم بما تريد، ولا أدري كيف يقبل نظارنا التصديق على هذا المشروع الذي يعيد قانون المشبوهين الفرنسي، ويمكن المحتلين من الانتقام من كل طاعن على سياستهم، غير راض عن احتلالهم وغير واثق من حسن مقاصدهم، فليتدبر ذلك أعضاء مجلس الشورى الأفاضل، ولا يجاروا الحكومة في هذه السياسة الوخيمة العواقب، وليقفوا في وجهها وقفة الجمعية العمومية أمام مشروع القناة، ولهم من الأمة أكبر مساعد وأعظم نصير».

وقد دعا أمين أفندي الرافعي مجلس شورى القوانين على صفحات جريدة العلم[1] إلى الامتناع عن إبداء رأيه في هذه القوانين ليكون هذا الامتناع وسيلة لمنع صدورها؛ لأن القانون النظامي يقضي بأن لا تصدر القوانين إلا بعد أخذ رأي المجلس، ولكن المجلس نظر أولًا في مشروع إحالة جنح الصحافة إلى محاكم الجنايات، وقرر بجلسة (٣٠ مايو سنة ١٩١٠م) رفضه بأغلبية الأصوات، وإذ كان قراره غير قطعي لم تأبه به الوزارة، أما تشريع الاتفاقات الجنائية والتهديد، فقد وافق عليه المجلس بعد تعديلات يسيرة، لم تأخذ بها الوزارة، إلا فيما ارتآه من عدم العقاب على التهديدات الشفهية، وعدلته بهذا المعنى، وأصدرت القوانين الرجعية بالقواعد التي وضعتها.

(١) عدد (٢٣ مايو سنة ١٩١٠م).

تقييد التمثيل

وتدخلت الوزارة أيضًا في التمثيل، فمنعت تمثيل الروايات التي ورد فيه لفظ الحرية والاستقلال، كما منعت إخراج بعض الروايات التمثيلية، ووضعت لائحة للمسارح هي أشبه اللوائح بقانون المطبوعات القديم.

صوت مصر في أوربا

سافر الفقيد إلى أوربا (في أوائل مايو سنة ١٩١٠م) ليتابع دفاعه عن القضية المصرية، وقام من هذه الناحية بأعمال جليلة، وجاهد في سبيل الحركة الوطنية أعظم جهاد، فأظهر للملأ حقيقة الحالة في مصر، وشرح المسألة المصرية ومطالب المصريين في خطبه بباريس، وليون، ولندن، واستوكهلم، وفي مقالاته وأحاديثه في الصحف الأوربية، واشتراكه في المؤتمرات الدولية، حتى صارت المسألة المصرية موضع العناية والمناقشة في الصحف والدوائر الأوربية.

فما أن وصل إلى باريس حتى ظهر أول سعي له في الدعاية للمسألة المصرية؛ وذلك أن الأستاذ شيلو مدرس آداب اللغة الفرنسية ألقى خطبة هامة بمدرسة العلوم السياسية، حضرها جم غفير من رجال السياسة والعلم والأدب، تكلم فيها عن الحركة الوطنية المصرية، وأفاض في الثناء على مصطفى كامل، وجهاد الحزب الوطني وأعماله مبادئه، وخلص من خطبته إلى أن مصر تستحق الاستقلال والدستور.

ونشر الفقيد بجريدة «النوفيل» الباريسية بعددها الصادر في (٢٧ مايو) حديثًا طويلًا عن المسألة المصرية، دافع فيها عن مطالب الوطنيين وآمالهم، ومما قاله فيه:

«ليست الحركة الوطنية عمل أفراد، ولا هي بقاصرة على أقلية صغيرة من المتعلمين؛ ولكنها صدى تلك الحركة القوية المنبعثة من الرأي العام، وقد اقتنع الملأ بأسره أن نخبة المتعلمين في مصر مطالبون بتعليم الأمة المبادئ العلمية والسياسية المنتشرة في الشعوب المتحضرة، وبإنقاذ مصر من كل تدخل أجنبي يكون عقبة في

سبيل رقي البلاد. إننا نريد أن نكون أصحاب الشأن في بلادنا، كما نروم التمتع بدستور تضع أحكامه جمعية منتخبة من الأمة، ونريد جلاء الإنجليز».

وقد ظهر له بجريدة «الإكلير» الباريسية مقال عن الحركة الوطنية، ووسائل الحكومة في قمعها.

ونشرت له جريدة «السيكل» حديثًا آخر عن شئون مصر.

وأذاع في جريدتي «الإكلير» و«المانشستر جارديان» الإنجليزية، احتجاجًا قويًّا على الكولونيل روزفلت، لمناسبة خطبة له بلندن، ألقاها في (شهر مايو سنة ١٩١٠م)، تعرض فيها أيضًا لمصر، وزعم أن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوربا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية، وأنهم منحوها خير حكومة؛ قال في احتجاجه:

«زعم ذلك الخطيب في خطبته، أن إنجلترا تحتل مصر وتحكمها بتفويض من أوربا، ولا جرم أنه مخدوع في زعمه، فإن إنجلترا دخلت مصر بخديعة، مدعية الدفاع عن العرش الخديوي ضد الثورة العرابية، ولا يزال وزراؤها يعترفون إلى اليوم بأن احتلالهم وقتي. نعم إن هذا الاحتلال الوقتي لا يزال باقيًا بعد ثمان وعشرين سنة، وهو يهددنا بالبقاء أيضًا؛ ولكن مصر ليست مستعمرة إنجليزية ولا تحت حماية الإنجليز، فقد أظهر المستر روزفلت نفسه إنجليزيًّا أكثر من الإنجليز؛ ولا جدال في أن خطابته أملاها عليه الحقد والانتقام اللذان لا يجدران بالرئيس القديم لإحدى الأمم الكبيرة المتحضرة التي لم تخش الحرب، ولم تهب الموت في سبيل استرداد حريتها من هؤلاء الإنجليز أنفسهم؛ وقد أراد روزفلت أيضًا أن يقوم لإنجلترا بخدمة مقابل التسهيلات التي قدموها له في السودان، ونسي أن مصر هي الدافعة لثمن كل ذلك لأنها هي التي تتحمل وحدها مصاريف تلك البلاد.

إننا نجاهد لنسترد مكانتنا، ونحصل على دستورنا الذي قضى عليه الإنجليز في سنة (١٨٨٢م) ليعلمونا كيف نحكم أنفسنا بأنفسنا، ولا بد أن ننال ذلك الدستور وما يكون لخطب روزفلت أن تثني عزائمنا عن السير في الطريق الذي رسمناه

لأنفسنا، وستعترف أوربا في نهاية الأمر بأحقية مطالبنا، وبأهليتنا للحرية والاستقلال».

وكان المترجم عدا ذلك لا يفتأ يغذي جريدة «العلم» بمقالاته ورسائله الوطنية، يستحث فيها المصريين على مجاراة الأمم الحية في تعلقها باستقلالها وحريتها، ومن أبلغ ما كتب في هذا الصدد مقالة عن زيارته للمنزل الذي ولدت فيه «جان دارك» بقرية دومريمي DOMREMY بمقاطعة الفوج VOSGES بفرنسا، وقد كتب على دفتر الزائرين بالمنزل المذكور الكملة الآتية تحية لبطلة فرنسا الشهيرة:

HOMMAGE D UN PATRIOTE EGYPTION A LA GRAND PATRIOTE » FRANCAISE ٢٩ MAI ١٩١٠ – MHOAMMED FARID

تحية من وطني مصري، إلى الوطنية الفرنسية العظيمة».

٢٩ مايو سنة ١٩١٠م

محمد فريد

جرح الوطنية لا يندمل

وكتب في (٣٠ مايو سنة ١٩١٠م) من «نانسي» مقالة بليغة عن ذكرى (١١ يونية سنة ١٨٨٢م) تحت عنوان: «جرح الوطنية لا يندمل»، وكان لتضلعه في التاريخ أسلوب رائع في الحديث عن الذكريات الوطنية؛ قال:

«في يوم (١١ يونية من سنة ١٨٨٢م) أصيبت مصر إصابتها الأولى التي أدت إلى الاحتلال؛ أصيبت بمذبحة وقعت بين رعاع الأجانب والمصريين دبرها ذوو الأغراض ليبرهنوا لأوربا على أن لا أمن في مصر، ما دامت الحركة الوطنية قائمة، وليوجدوا لإنجلترا سببًا للتدخل في أمورنا. مُنيت مصر بتلك المذبحة الفظيعة التي أدت بعد شهر من الزمان إلى إطلاق القنابل الإنجليزية على ثغر الإسكندرية، وإنزال جنودهم لاحتلاله، ثم لاحتلال القطر بأجمعه والبقاء فيه إلى الآن.

لم يكشف لنا التاريخ إلى اليوم الأسرار المحيطة بتلك الوقائع المدبرة، ولم يجسر العارفون بحقائقها على نشر ما يعرفونه عنها؛ لأن إفشاءها يستلزم حتمًا اتهام كثير من أهل ذلك الوقت، ولم يزل كثير منهم على قيد الحياة. نعم كتب المسيو جون نينيه السويسري شيئًا في هذا الموضوع، وسمي بعض من اشترك في تدبير هذه المذبحة، ولكن كتابه لم ينتشر كثيرًا؛ لظهوره عقب الاحتلال بقليل، وحين كان المصريون تحت تأثير الوقائع التي آلمتهم في أعز شيء لديهم، وكانوا لا يسيئون الاعتقاد في الإنجليز ولا في من والاهم.

نحن لم نزل في انتظار من يكشف لنا النقاب عن أسرار تلك الحوادث، ممن اشتغلوا في الحركة الوطنية إذ ذاك، أو كان لهم علاقة برؤسائها، أو بكبار رجال الحكومة، ونأمل منهم أن لا يتركوا هذه الدار بدون أن يدونوا معلوماتهم الصحيحة، لتعلم الأمة من جر عليها هذا البلاء العظيم، ومن كان خائنًا ومن كان مخلصًا، أمَّا نحن أبناء هذا الجيل، فيجب علينا أن لا ننسى ذكرى ذلك اليوم المشئوم، وأن نذكر به أولادنا، كما يجب علينا أن نذكرهم بكل أيام الشؤم التي حلت فيها المصائب على مصرنا، ومكنت الأجنبي من بلادنا، ولا ندع جرح الوطنية يندمل فيلتحم، أو يخف ألمه فيُنسى، فإن من أقدس واجبات الأمم التعسة المصابة في حريتها، أن تحيى ذكرى مصائبها، لتدب الحماسة في قلوب أبنائها وتتشبع بالوطنية نفوسهم حتى إذا ما ساعدت الظروف، هبت كرجل واحد لاسترداد ما سلب منها بجناية بعض أبنائها.

مضى على الحرب بين فرنسا وألمانيا أربعون سنة، وزادت قوة ألمانيا في خلال هذه المدة زيادة عظيمة، كادت لا تبقي أملًا لدى الفرنسيين في استرجاع ما بتر من جسم بلادهم، ومع ذلك لم تزل ذكرى هذه الحرب حية في قلوبهم، لم يؤثر فيها مرور الأعوام، ولا كر السنين، فالأم ترضع ولدها كراهية الألماني، والأب يؤجج نار الانتقام في نفسه، والمعلم يتمم هذه التربية في مدرسته، والبلديات تساعد على ذلك بإقامة التماثيل والأنصاب في جميع المدن والقرى؛ لإحياء ذكرى من استشهدوا في

الدفاع عن الوطن المفدى، أقام الفرنسيون في ميدان الكونكورد بباريس آثارًا تمثل مدينتي ستراسبورج عاصمة الألزاس ومتس عاصمة اللورين، هاتين المقاطعتين اللتين فقدتهما فرنسا بعد حرب السبعين، ليذكرهما كل من مر بهذا الميدان الكبير، مما يدل على أن هذا الجرح لم يندمل.

إنه لا يمر يوم إلا وتحضر وفود الجمعيات الوطنية، لوضع أكاليل الزهور على هذه التماثيل، وفي الأعياد الوطنية الكبرى تقام حولها الاحتفالات والمظاهرات وتلقى الخطب الوطنية الحماسية بوجوب تذكرها، والاستعداد لاسترجاعها.

دعاني أحد معارفي إلى زيارة مدينة نانسي عاصمة الجزء الباقي من اللورين في يوم ٢٩ مايو، فسافرت في صبيحة أمس من باريس ٩ صباحًا ووصلتها في الساعة الواحدة بعد الظهر، وكان صديقي بانتظاري بالمحطة، فدعاني إلى ركوب سيارته للطواف ببعض أنحاء اللورين، وزيارة المنزل الذي ولدت فيها (جان دارك) تلك الفتاة الوطنية التي نهضت بفرنسا من كبوتها، وشجعت الملك شارل السابع على محاربة الإنكليز وطردهم من بلاده، بعد أن قعد به اليأس عن الكفاح[1].

مررنا أثناء تجوالنا بمدينة تول وفوكوليي ونيشاتو وغيرها، ثم عدنا إلى نانسي في منتصف الساعة الثامنة مساء، وقضينا هزيعًا من الليل في الكلام عن حرب السبعين، وما تولد في نفوس سكان هذا الإقليم الذين احتلت بلادهم، وأكرهوا على إسكان ضباط الألمان في دورهم، وقاسوا مرارة الاحتلال وتحكم الأجنبي، فوجدت كراهة الألماني مستحكمة في نفوسهم، لا يفكرون إلا في الحرب، ولا يحملون إلا بأخذ الثأر، واسترداد المقاطعات التي أخذت منهم ولو بعد جيل أو أجيال، وأخذ الشيوخ منهم يقصون ما لاقوه أثناء الاحتلال من سوء المعاملة، وما أكرهوا على دفعه من المغارم المالية، وعلى تقديمه للجيش المحتل من المأكولات والمشروبات، فكانت هذه الذكرى تهيج في الشبان الحماسة العسكرية والشجاعة الحربية.

(١) كتب الفقيد مقالة خاصة عن هذه الزيارة، وهي التي أشرنا إليها ص١٩٨.

بعد انقضاء هذه السهرة أخذت مضجعي في الفندقي، فأحاطت بي الهموم، وساورتني الهواجس، وأخذت أتذكر ما حل ببلادنا من هذا القبيل، وأتحسر على عدم اهتمامنا بإحياء ذكرى أيام الشؤم التي حلت بها؛ كيوم مذبحة الإسكندرية، ويوم ضربها بالقنابل، ويوم احتلال الجنود الإنكليزية لعاصمة بلادنا، وغير ذلك من الأيام التي يجب أن تكون أيام حزن، تنكس فيها الأعلام على دورنا، والتي تمر بنا ونحن لاهون، وبعض الجرائد الكبرى ترى من اللياقة وحسن الذوق أن لا تذكر الإنجليز بها حتى لا تكدر خاطرهم؛ فيحرموا أولادنا المناصب العالية، ولا يقضوا حاجاتنا في المصالح والدواوين. ثم مرت أمام مخيلتي الزينة الكبرى التي قام بها ذوات مصر وأعيانها عند دخول الإنكليز، بدعوى أنها ما أقيمت إلا لرجوع الخديوي توفيق باشا إلى مقر عرشه وسلطانه. وتذكرت ما كنت أسمعه إذ ذاك حولي من التهكم على الجنود المصرية، ورميهم بالجبن، وضعف العزيمة، والله يعلم أنهم ما جبنوا، ولكن خان بعض رؤسائهم، ومكنوا العدو من الوصول إلى الصفوف الأمامية بدون مقاومة؛ أما الجنود وصف الضباط، فقاموا بالواجب عليهم، وقاومت الفرق التي لم يتدنس قوادها بالخيانة، حتى فنيت عن آخرها، مفضلة الموت العاجل على عار الهرب والفرار.

ثم غلب عليَّ النعاس، فنمت قليلًا، ولما استيقظت سطرت هذه الكلمات لتذكير مواطني الأعزاء بكارثة ١١ يونيو التي جرَّت إلى ما نحن فيه، راجيًا من كل من يعلم شيئًا عن دخائل الحوادث التي سبقت الاحتلال وكانت سببًا فيه، أن يقوموا بالواجب نحو وطنهم ونحو التاريخ، فيدونوا مذكراتهم، وإن خشوا من نشرها الآن، فليوصوا بنشرها بعد موتهم، أو بمقدار معين من السنين حتى يعلم من يأتي بعدنا على من تقع مسئولية ذلك الاحتلال المشئوم، ويعرف الخائن من المظلوم»[1].

(١) «العلم» ١٠ يونية سنة (١٩١٠م).

خطبته بباريس

وألقى بباريس يوم (١٤ يونية سنة ١٩١٠م) خطبة ضافية بالفرنسية عن الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر. وكان الاجتماع برئاسة المسيو هربت، العضو بمجلس شورى الدولة، وحضور جمع حاشد من رجال السياسة والأدب، فدافع الخطيب عن حق مصر في الجلاء والدستور، وكان لخطبته وقع عظيم في نفوس السامعين، لما احتوته من الحقائق الدامغة عن سوء الحالة في مصر، من ناحية التعليم والري، والمالية والجيش والقضاء، ونظام الحكم. وعلق على الخطبة الأديب «ألفريد دروان» الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية بباريس.

وكتب المسيو «لانسان» وزير البحرية الفرنسية السابق مقالة في جريدة «السبيكل» عن صدى هذه الخطبة، قال:

«إنَّ حضور فريد بك رئيس الحزب الوطني إلى باريس، وإلقاءه تلك الخطبة الذهبية عن مصر وأصدقائها من الفرنسيي، قد لفتا نظر أصدقاء الحركة المصرية العديدين، الذين ينتظرون من ورائها خيرًا كثيرًا، وهؤلاء يعرفون حق المعرفة، ما قام به الحزب الوطني في العشر السنين الأخيرة، من الأعمال الجليلة، تحت رئاسة المرحوم مصطفى كامل باشا مؤسس الحزب الوطني، وخليفته محمد بك فريد؛ كان الحزب الوطني في مبدأ أمره مؤلفًا من أعضاء قليلي العدد؛ ولكنهم من ذوي الحكمة والعقل، أكسبتهم مخالطتهم للأمم الأوربية رغبة وميلًا إلى للحرية. وقد اتسع نطاق الحزب الوطني، وصارت له لجان في القرى البعيدة عن القاهرة والإسكندرية، وأصبح جميع الملأ يتأثر ويعمل برغباته، وما كان أحد يظن أن هذه الأفكار تجد في تلك الجهات أرضًا خصبة، تثمر فيها وتينع، ولم يندفع مصطفى كامل باشا ومحمد فريد بك بحزبهما في طريق الوسائل الثورية التي اعتادت الأحزاب الأوربية اتباعها؛ وقد أكدا في بادئ الأمر أنهما سيسلكان طريقًا شرعيًّا للحصول على ضالتهم المنشودة، وهي إعادة الحرية لبلادهم التي هي أهل لذلك، كما أنهما لم يلجأ مطلقًا إلى الهياج والقوة، ولم

يعتمدا على أية سلطة أجنبية في عملهما هذا، وكم من مرة احتجا (ولهما الحق في ذلك) على القائلين بأن مصر تسعى للحصول على استقلالها، من طريق معاضدة ألمانيا، أو أية دولة أخرى، فإذا أرادوا أن يصيروا أحرارًا فلا يكون ذلك إلا بأنفسهم فقط؛ لأن لهم من الخبرة السياسية ما يجعلهم يعملون أن كل حرية يحصلون عليها بواسطة أمة أجنبية، هي حرية خاضعة لتلك الأمة، وهم لا يجهلون أيضًا أن الالتجاء إلى القوة والهياج يعرضهم لانتقام المحتلين القابضين على ما تملكه مصر من القوة الحربية، وعلى ذلك لا يعتمدون لتخليص بلادهم من يد الاحتلال الأجنبي إلا على الحركة الوطنية التي هم الموجودون لها، المذيعون لمبادئها، الناشرون لتعاليمها، وهم فرحون مستبشرون برؤيتها تنتشر بسرعة غريبة بين أرجاء البلاد. وقد اعترفت إنجلترا بصلاحية هذه الطريقة، وستظل تعترف بها ما دام على أرض إنجلترا، وفي نفس برلمانها أصدقاء للحزب الوطني المصري، وإن في استطاعة هذا الحزب أن يؤدي لمصر خدمات جليلة إذا حافظ على الخطط التي رسمها لنفسه والتي سار عليها إلى يومنا هذا، وقد أمكنه أن يكتسب عطف العالم عليه، وهو الآن يعتمد على قوته الأدبية للحصول على نظام دستوري يسمح لمصر أن تدير بنفسها شئونها الداخلية، وإن ذلك لا يدهش الذين تتبعوا أحوالها بيقظة واهتمام في هذه العشرين سنة الأخيرة، والذين رأوا التعليم ينتشر انتشارًا عظيمًا بين النشء، وحب الحرية يستولي على قلوب العامة من الأمة، واللذين لاحظوا أن الإنجليز أفنسهم، أو على الأقل الذين ليست على قلوبهم غشاوة، يرون أن رغبات الأمة المصرية في الحصول على نظام دستوري أمر طبيعي، ويظهر إذن أن الساعة التي ينال فيها المصريون رغباتهم قد حانت ووافت».

خطبته بليون

وألقى يوم (١٨ يونية سنة ١٩١٠م) خطبة أخرى بمدينة ليون، في حفلة رأسها لوبلان العضو بالمجلس البلدي، ووكيل محافظ المدينة، نائبًا عن المسيو هريو HCRRIOT المحافظ (رئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة فيما بعد)، وحضرها كثير

من أساتذة الجامعة، ورجال السياسة والصحافة المصريون المقيمون بليون، وقدم المسيو لوبلان الخطيب إلى الحاضرين بقوله: «إن حضرة محمد بك فريد هو رئيس تلك الفئة المملوءة شهامة وإقدامًا، وهي الحزب الوطني المصري الذي أخذ على عاتقه أن يعيد لبلاده حياتها ومجدها باستردادها حريتها، وسعيه في نشر التعليم والأفكار الحديثة بين أبنائها».

ثم ألقى الفقيد خطبته في تاريخ الحركة الوطنية، وبيان اعتداء الاحتلال على حقوق مصر ومقاومة المصريين لسياسته، وخطب بعده المسيو جرفيه كورتلمون، ثم الأستاذ إدوار لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية السابق والأستاذ بجامعة ليون، وقد وصفت جريدة (البروجريه) التي تصدر بليون هذا الاجتماع بقولها:

«اجتمع مساء السبت بدار الفنون عدد عظيم من علية القوم، وكانت طرابيش الطلبة المصريين منتشرة في ذلك المجتمع، وقد رأسه المسيو لوبلان العضو بالمجلس البلدي، وحضره المسيو بوفيزاج بمجلس الشيوخ، والمسيو جرجوس، والمسيو شازت العضوان بمجلس الشيوخ، والأستاذ لمبير، والمسيو كومينال، والدكتور وجرت، فقام حضرة محمد بك فريد ذلك الرجل الشرقي، المملوء حكمة وعقلًا، وألقى خطابًا شائقًا، قوي الحجة، أنحى فيه على الحكم الإنجليزي وأعماله، وكان يتكلم بصوت جهوري يشف عما يكنه فؤاده من الحماسة، وقد شرح عوز بلاده للحرية والاستقلال، وحاجتها إلى العلوم والارتقاء، كما تكلم عن أمل المصريين في فرنسا، وفي أنصار العدالة من الأوربيين، وكان كلما وصل الخطيب إلى شرح نقطة من السياسة المتبعة في مصر المؤلمة لعواطف المصريين، والمنافية لرغباتهم، وجدت الأعين يشتد لمعانها، والأوجه يبدو محياها، تحت الطرابيش، معبرة عن الحماسة الشديدة التي استولت على السامعين».

وكتبت لهذه المناسبة مقالة بعنوان «أمة تنهض» قالت فيها:

«قد ارتكبنا خطأ بينًا بإهمالنا هؤلاء الذين يسكنون تلك البلاد النائية، فلقد نهضت مصر الآن من سباتها، وفضلًا عن العلائق الودية التي تربطنا بها والإصلاحات التي قمنا بها هناك، فإن هذه النهضة لا تهمنا فقط نحن الفرنسيين بل تهم العالم بأسره؛ لأن المسألة المصرية ستصير يومًا ما مسألة دولية خطيرة؛ إذ من المحتمل أن تخل مصر بالتوازن الأوربي في يوم من الأيام، وقد لاحظ السير إلدون جورست المعتمد البريطاني في تقريره الأخير، أن الحركة الوطنية المصرية بلغت في هذه الأيام شأوًا عظيمًا لم تبلغه من قبل، ولم ينكر المستر روزفلت[1] في خطابه الأخير، الخطر الذي يحيق بالسياسة الإنجليزية بمصر».

خطبته بلندن

وذهب المترجم إلى لندن ليواصل دفاعه عن القضية المصرية، وحضر مؤتمر الأمم المهضومة الحقوق، وألقى فيه (يوم ٢٩ يونية سنة ١٩١٠م) خطبة هامة باللغة الفرنسية، ترجمت إلى اللغة الإنجليزية، شرح فيها أعمال المحتلين في مصر ومطالب الوطنيين، ودحض التهم التي تفتريها الصحف الاستعمارية، وقد تجلت في هذه الخطبة روح الفقيد الوطنية، وسعة اطلاعه، وإلمامه بدقائق المسألة المصرية.

قال في مستهلها: «إني أعد نفسي سعيدًا بإلقاء هذه الخطابة في إنجلترا، وأمام ملأ جلهم من الإنجليز، ولا ريب فإني أتمتع في نفس إنجلترا بحرية أكثر من الممنوحة لي في مصرنا التعسة، المحكومة بنفر من الاستعماريين الذين يضرون الأمة الإنجليزية من حيث يظنون لها النفع، وإني أصرح لكم في بدء خطابتي، إني أوجه كلامي إلى الأمة الإنجليزية، لا بصفتها أمة محتلة، ولكن بصفة كونها أمة حرة، كما وجهت كلامي إلى الأمة الفرنسية في الخطابات التي ألقيتها في باريس وليون، وكما أوجه الكلام إلى أية دولة متمدينة أخرى، نحن لا نقبل أبدًا الاعتراف بالاحتلال الإنجليزي، فإننا نعتبره

(١) الكولونيل تيودور روزفلت (انظر: ص١٨٣).

غير شرعي، كما نعتبره مؤسسًا على القوة الغشوم التي لا يجوز مطلقًا أن تكون أساسًا لحق من الحقوق، وإذا كان في استطاعة الحكومة الإنجليزية إعلان حمايتها على مصر، أو إلحاقها بممتلكاتها، مدفوعة إلى ذلك بتأثير الاستعماريين والماليين، فإن مركزها في مصر سيظل كما كان غير شرعي، فإن القوة قد تغلب الحق، ولكن لا تعلو عليه، كما أن حقنا في استقلال البلاد التي فيها ولدنا، وفيها دفن أجدادنا هو حق لا يسقط مطلقًا. وكذلك وضع اليد عليها مدة طويلة، أو رفع الحماية عليها لا يسلبنا إياها، وما دام الحق في جانبي، فلا تثريب عليَّ إذا تكلمت رافع الرأس عالي الصوت، جازمًا أن الحق لا بد أن يعلو، وأن مصالح إنجلترا تحتم عليها اتخاذ الأصدقاء في البلاد التي لها مصالح فيها، فذلك خير لها من معاداة أهلها».

ثم أتى على خلاصة تاريخ الاحتلال منذ سنة (١٨٨٢م)، وكيف بسط الإنجليز سيطرتهم على شئون مصر حتى أواخر عهد الخديوي توفيق، إلى أن قال:

«وسار الحال على هذا النهج والأمور تجري حسب رغبات الإنجليز حتى وفاة توفيق باشا في (٧ يناير سنة ١٨٩٢م)، وما كان المرحوم توفيق باشا يعارضهم مطلقًا في شيء؛ بل كان يكتفي بالتألم، وبث شكواه لمن حوله من أصدقائه، هذا ما كان يفعله غالبًا في أحاديثه مع والدي، وقد اعترف في أواخر أيامه بأنه ارتكب خطأ لا يمكن إصلاحه، بإلقاء نفسه في أحضان إنجلترا، وندم على ما فرط منه؛ إذ لا يجدي الندم نفعًا، فلينم الآن في قبره هادئًا، وليغفر الله له».

ثم ذكر سياسة الاحتلال في عهد الخديوي عباس الثاني، وكيف كان يعارضها في أول عهده، وتكلم عن تدخل اللورد كورمر في شئون الحكومة، وسلطانه عليها، ثم استقالته على إثر حادثة دنشواي، وشرح سياسة خلفه السير إلدون جورست، وكيف بدأ عهده باتفاقه والخديوي، وذكر استقالة مصطفى فهمي باشا (نوفمبر سنة ١٩٠٨م)، ثم تأليف وزارة بطرس غالي باشا، وإعادتها قانون المطبوعات، وكيف فقدت ثقة الشعب بأعمالها ضد الحركة الوطنية.

قال في هذا الصدد: «فقدت الوزارة محبة الشعب، وصار الاستعماريون يصيحون بملء أفواههم منذرين بأن البلاد على باب ثورة تشبه الثورة العرابية، مطالبين بوجوب بقاء الإنجليز في مصر، وتقوية سلطتهم، حتى يستطيعوا حماية الخديوي من شعبه الذي أخذ في الابتعاد عنه والانفصال منه، وبذلك تغيرت مهمة الاحتلال للمرة الثالثة؛ ففي سنة (١٨٨٢م) كان الإنجليز يدعون أن مهمتهم مساعدة الخديوي على قمع الفتنة العسكرية، حتى إذا جاءت سنة (١٨٩٢م) أي في بدء حكم الخديوي الحالي، ادعوا أن مهمتهم حماية الأمة من استبداد الخديوي المزعوم، إذا جلا جنود الاحتلال عن مصر، وهم الآن ينتحلون لأنفسهم مهمة حماية الخديوي من خطر قيام الأمة بثورة سنة (١٨٨٢م). ولا جرم أن الخديوي لو عاد إلى العطف على الوطنيين الذين يتهمهم الآن بأنهم متسرعون متهورون، لعاد الإنجليز إلى سياستهم القديمة معه».

وذكر الخطيب القوانين الرجعية التي سنتها الحكومة لمحاربة الحركة الوطنية والتي تقدم الكلام عنها، ثم قال:

«إن في استطاعة إنجلترا أن تقوم بتنفيذ ما تريد وتبغي، فليكن ذلك بطريقة صريحة ظاهرة، وبدون أن تظهرنا أمام الملأ الأوربي في مظهر الكارهين للأجانب، ولا يجوز اتخاذ عمل ارتكبه فرد من أبناء الأمة وكفر عنه (يشير إلى حادثة مقتل بطرس باشا غالي) ذريعة لاتهام هذه الأمة كلها بالإرهاب والفوضوية، وإن الجرائم السياسية ترتكب كل يوم في أوربا وأمريكا، دون أن تتحرك لها الإنسانية بأسرها، وقد قتل الرئيس ماكنلي في أمريكا، والرئيس كارنو في فرنسا، والملك همبرتو في إيطاليا، والإمبراطورة إليزابث في النمسا، والدون كارلوس في البرتغال، فلم تفكر الأمم الأخرى في احتلال بلادهم أو الإغارة عليها، إنكم في مصر أقوياء، وأمامكم هناك حكومة خاضعة لكم، فاستعملوا سلطتكم المؤسسة على القوة، ولكن بصراحة وشرف، غير أني لا أظن أن الأمة الإنجليزية تقر هذه الأعمال الجائرة، التي تقضي بها

السياسة الداخلية لبعض الأحزاب، ولذلك فإني أوجه كلامي إلى تلك الأمة الإنجليزية الشريفة الحرة التي لا نطلب إلا إيقافها على حقيقة الأمور، وإني لا أريد أن أشرح لكم هنا قضيتنا ضد الاحتلال، ولا أن أثبت لكم الأضرار التي ألحقها بمصر عمال الاستعماريين باسم الأمة الإنجليزية، فقد سبق لي الكلام عنها في خطبتي بباريس وليون، واكتفيت بإيداع نصها لدى رياسة المؤتمر، ولا أريد أيضًا أن أثبت لكم بطلان اتفاقية (١٩ يناير سنة ١٨٩٩م) التي اعتبرت إنجلترا نفسها بمقتضاها شريكة لمصر في السودان، فإنكم تعلمون جميعًا أن هذه المعاهدة باطلة، ولا قيمة لها في نظر القانون الدولي، فهي موقع عليها من ممثل للخديوي الذي ليس له نفسه حق التنازل عن قطعة من الأرض التي عهدت إليه، وهي أيضًا باطلة؛ لأنها تمت بين طرفين يزعم أحدهما أنه الوصي على الآخر، فقيمتها والحالة هذه لا تفترق عن قيمة عقد عقده وصي لسلب جزء من أملاك القاصر الذي يتولى وصايته، قد أتيت إلى هنا باسم الحزب الوطني، لأذكركم بالوعود والعهود التي صرحتم فيها بالجلاء عن مصر وردها لأهلها، كلما جئت لأثبت لكم أن شرف إنجلترا يقضي عليها بإيفاء هذه الوعود. إن الأمة المصرية هادئة مجدة، لا تريد إلا الحياة في سلام مع جميع الأمم بأسرها التي تتعهد باحترام جميع حقوقها الشرعية، وما نحن بمتعصبين، ولا بأعداء للأجانب، وإنما نحن وطنيون نعمل على تحرير بلادنا من أي تدخل أجنبي، ونطلب حيدة مصر بضمان أوربا.

وإني أوجه الكلام إلى جميع أحرار إنجلترا وإلى الصحافة الأوربية وإلى أعضاء البرلمان الذي لم يضلهم الاستعمار، وإلى الذين ساعدوا الروس على نيل الدستور، وساعدوا العثمانيين على توطيد دعائم هذا النظام، وإلى هؤلاء الذين احتجوا على حرمان فنلندا امتيازاتها؛ أوجه الكلام إلى جميع هؤلاء وأناشدهم أن يطالبوا حكومتهم أن لا تمنع الخديوي من رد الدستور إلى مصر، وأن يعملوا على إيفاء الوعود والعهود التي صرح بها حكام الإنجليز، باسم الأمة الإنجليزية».

وقد قابل المجتمعون هذه الخطبة بالاستحسان العظيم، والتصفيق المتواصل، وهتفوا جميعًا بعد انتهائها: (لتحيى مصر، ولتحيى الوطنية، ليسقط الاستعمار).

ووقف الدكتور كلارك صديق المستر بلنت، وقال تعليقًا على الخطبة: «إننا نلوم الروسيا لعدم وفائها بالجلاء عن إيران، ومن المنطق والعدل أن نلوم أنفسنا على عدم وفائنا بالجلاء عن مصر». وأعرب عن أمله في أن يكون للمؤتمر تأثير قوي في الرأي العام البريطاني، فيصلح ما أفسدته الحكومة، ويجبرها على أن تفي بوعودها للمصريين.

وكان لهذه الخطبة صدى بعيد في مصر، وأكبر الشعب من الزعيم جرأته وشجاعته الأدبية في الجهر بمطالب مصر والنداء بها في عاصمة الإمبراطورية البريطانية.

خطبته في مؤتمر السلام باستوكهلم
(أغسطس سنة ١٩١٠م)

انعقد المؤتمر الثامن عشر للسلام ومنع الحرب بين بني الإنسان بمدينة استوكهلم عاصمة السويد (في شهر أغسطس سنة ١٩١٠م)، وكان مؤلفًا من مندوبي جمعيات السلام في العالم، وأعضاؤه من صفوة العلماء في مختلف البلدان، تختارهم جمعيات السلام في كل أمة، ومن أغراضه البحث فيما يمنع الحروب وسفك الدماء بين الدول، ومنع استعباد الأمم بعضها لبعض، وإبطال حق الفتح، وجعل كل أمة في العالم حرة تحكم نفسها بنفسها، واتخاذ التحكيم أداة لفض كل نزاع بين دولة وأخرى، أو عدوان أمة قوية على أمة ضعيفة، وجعل أحكام التحكيم نافذة. وقد اجتمع المؤتمر سبع عشرة مرة قبل انعقاده في استوكهلم، وصار له مئات الآلاف من الأعضاء في كل الممالك من أنصار السلام، وانتشرت مبادئة انتشارًا عظيمًا، فصار أداة للدعاية ضد الاستعمار وضد القوة، فلما أوشك المؤتمر الثامن عشر ينعقد باستوكهلم، كان الفقيد مقيمًا بباريس بعد أن قضى مدة علاجه بفيشى، فرأى الفرصة سانحة ليرفع صوت مصر بين

هذه المجموعة الراقية من مندوبي الأمم المتحضرة، فبادر إلى الاشتراك في المؤتمر، وأرسل قيمة اشتراكه إلى السكرتيرية، فجاءه الرد بقبول عضويته، فسافر من باريس إلى استوكهلم، وحضر جلسات المؤتمر، وكان هو المصري الوحيد بل الشرقي الوحيد الذي حضره.

افتتح المؤتمر يوم (أول أغسطس سنة ١٩١٠م) في حفلة فخمة، حضرها وزراء السويد ووكلاء الدول الأجنبية، وأساطين العلوم والفنون والتجارة والصناعة؛ وألقى البارون بوندي رئيس المؤتمر كلمة الافتتاح.

ثم نهض بعده الكونت توب TAUBE وزير خارجية السويد، فألقى خطبة شائقة رحب فيها بأعضاء المؤتمر، وأشاد بالغرض النبيل من اجتماعهم وهو إسداء الخير للإنسانية، وتفهيم الشعوب معنى التعاون والإخاء، ونصرة العدل على الظلم، وألمع إلى أن القرارات التي يصدرونها، هي صدى أصوات الضمائر الإنسانية التي تنبه الشعوب من غفلتها، وأنه وإن كان من العسير محو كل وسائل الحرب ما دام العلم والإيمان لم يتغلبا على العاطفة الوحشية الكامنة في الإنسانية منذ نشأته؛ لكن أنصار الحق والسلام ماضون في مسعاهم عاملون على منع أسباب الحروب جهد استطاعتهم، ثم نوه بمقام الوطنية في الأمم كافة، وأشار إلى أن الميل إلى السلام لا ينبغي أن يؤدي إلى تنازل الأمم عن حقوقها وشرفها، وأن الشخص الذي يتنحى عن القيام بواجب الوطنيين لأي سبب من الأسباب لا يستحق أن يتمتع بسعادة الانتماء إلى وطن من الأوطان، كما أن الأمة التي ليست أهلًا لتضحية كل شيء في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم تفقد حقها في البقاء، وأن واجب الدفاع عن الوطن وواجب توطيد السلام هما أمران متلازمان لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر.

وأعرب عن أمله في أن يكون من وراء مناقشات الأعضاء ما تنتفع به الإنسانية نفعًا عظيمًا خالدًا.

وقد ألقى الفقيد بالمؤتمر يوم (٥ أغسطس) خطبة بليغة باللغة الفرنسية عن التعريف بالقضية المصرية، قال:

«أيتها السيدات أيها السادة: توجد بلاد يطمع فيها الأقوياء، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافي، وقد تمتعت مصر (وطني العزيز) بهاتين الميزتين، فأرضها غنية خصبة، وهي واقعة عند ملتقى ثلاث قارات: إفريقيا وآسيا وأوربا، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد شأنًا بعد فتح قناة السويس في سنة (١٨٦٩م)، ومن هذا العهد أخذت إنجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق أملها الذي كانت ترمي إليه منذ أوائل القرن التاسع عشر؛ إذ أقدمت على أول تجربة لها في سنة (١٨٠٧م)[1]، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابي العسكرية، وتردد تركيا في سياستها في عهد عبد الحميد، وانسحاب فرنسا وقتئذ، فدخل الإنجليز مصر سنة (١٨٨٢م) باعتبارهم أصدقاء للخديوي توفيق وللأمة المصرية، دخلوها ليعيدوا الخديوي إلى عرشه، وقد رأى دائنو مصر إذ ذاك، وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات، أن مصالحهم تتفق مع وجود إنجلترا في مصر، فدفعوا الاستعماريين الإنجليز إلى المطالبة بجعل احتلال مصر دائمًا، وأخذت الحكومة الإنجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين، تتحين الفرص لإطالة أجل الاحتلال غير الشرعي، فمصيبتنا إذن علتها هؤلاء الماليون الذين اتخذهم الاستعماريون تكأة لتحريك العاطفة الحربية في قلوب الأمة الإنجليزية، هؤلاء الماليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الإسبانية الأمريكية، وعلة الحرب البويرية الإنجليزية، وعلة الحرب الروسية اليابانية، كما شرحه لكم في هذا المقام المسيو رويسان الأستاذ بجامعة بوردو.

وإني لا أريد الآن أن أشرح قصة الاحتلال الإنجليزي، ولا إقامة الحجج البالغة على إفلاسه التام في جميع مراميه، فإني شرحت ذلك في خطابات ألقيتها في باريس

(١) يقصد الحملة الإنجليزية على مصر سنة (١٨٠٧م) بقيادة الجنرال فريزر، وهي الحملة التي انتهت بالإخفاق والانسحاب. (راجع تفصيلها في كتابنا «عصر محمد علي» ص٤٠ وما بعدها، طبعة سابقة).

وليون ولندن نفسها في هذا العام؛ ولكني أريد منكم أن توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الأمة المصرية العريقة في المجد، هذه الأمة التي جاهدت جهادًا سلميًّا منذ ثماني وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها، وإننا لم نفكر قط في إحداث ثورة ولا في ارتكاب جرائم الإرهاب للفت العالم المتحضر إلى موقفنا، وإنما نحن نرمي إلى اكتساب عطف الأمم المتمدينة بإقامة الأدلة على محبتنا للعلم والسلام. وعلى أننا لا نريد أن نصل إلى غايتنا إلا من طريق الحق والعدالة، ومع ذلك فإننا يستحيل أن نرضى الالتحاق بالمملكة الإنجليزية، ولا يذهب بنا حبنا للسلم إلى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة، وهي الحرية والاستقلال، وإني أستميحكم أن أبدي إعجابي بالأقوال السديدة التي فاه بها حضرة وزير الخارجية في جلسة الافتتاح، وخصوصًا قوله: «إن الذين يلقون في روع الأمم الضعيفة عدم فائدة دفاعها ضد عدوان الأمم القوية، ويدعونها بذلك إلى التسليم بلا شرط ولا قيد، هؤلاء يريدون وهم يتعمدون الخطأ في تأويل تعاليمكم، أن يجعلوا الاستكانة المرذولة، بديلًا من الشجاعة الصادقة اللائقة بأمة تنشد الاستقلال تلك الشجاعة التي هي وحدها داعية احترامها». وقوله بعد ذلك: «إن الأمة التي ليست أهلًا لتضحية كل شيء في سبيل المحافظة على حريتها واستقلالها -اللذين هما أثمن ما يملكه الأفراد والأمم- تفقد حقها في البقاء».

أيتها السيدات وأيها السادة، إن إعادة مصر إلى أهلها أمر ضروري لتوطيد السلم في أوربا، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدولية أن لا يكون في مصر احتلال أجنبي، فإن الدولة التي تحتل جانبي قناة السويس تستطيع في أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدها في وجه جميع سفن الأمم الأخرى بإغراق سفينة واحدة، ولا جرم أن الحل الوحيد للمسألة المصرية هو إعادة مصر إلى أهلها، وإني أنتهز هذه الفرصة للفت نظر المؤتمر إلى الحالة الاستبدادية الحالية في مصر، حيث الأمة قد حرمت العمل برأيها في سن القوانين السارية عليها، كما أنها قد حرمت جميع الوسائل التي تمكنها من مراقبة ماليتها.

ولذلك اقترح على المؤتمر إصدار القرار الآتي:

يظهر المؤتمر عطفه على الأمة المصرية التي تعمل لبلوغ غايتها بالوسائل السلمية، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة، وكذلك مصلحة التجارة الدولية، كل هذه تقضي باستقلال مصر وحيدتها، بضمانة الدول العظمى، وأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية».

فتناقش المؤتمر في المسألة المصرية، وقرر تعديل الاقتراح بالصورة الآتية:

قرار المؤتمر في شأن المسألة المصرية

«بعد أن استمع المؤتمر بكل عناية إلى أقوال محمد بك فريد في شأن مطالب المصريين، قرر إظهار عظيم عطفه على الشعب المصري، وإحالة المسألة المعروضة إلى لجنة المؤتمر في برن؛ اعترافًا بما لها من الأهمية الدولية، لإدراجها ضمن المسائل التي ينظرها المؤتمر في انعقاده القادم».

بذلك نجح المترجم في جعل المسألة المصرية ضمن برنامج مؤتمر السلام، وقد قرر المؤتمر أن يكون اجتماعه التالي في (أكتوبر سنة ١٩١١م) بمدينة روما، ثم حالت الحرب الطرابلسية التي نشبت في ذلك التاريخ دون عقده في موعده، فتأخر إلى السنة التي تليها، إذ انعقد بجنيف في (سبتمبر سنة ١٩١٢م)، وخطب فيه الفقيد كما سيجيء بيانه.

حديثه في جريدة الأومانيتيه

عاد الفقيد إلى باريس (يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩١٠م)، واستمر يدافع عن القضية المصرية في الصحف، فنشرت له جريدة (الأومانيتيه) التي كان يديرها الزعيم الاشتراكي الشهير (جان جوريس JEAN JAURES حديثًا مهدت له بقولها:

«بينما نرى الثورة ناشبة في الهند، نجد مصر الحاضرة تحتج على محتليها الإنجليز، وقد كان مؤتمر السلام منعقدًا منذ أيام بمدينة استوكهلم، وأصدر قرارًا في مصلحة مصر، بعد أن اقترح ذلك فريد بك زعيم الحركة الوطنية وخليفة مؤسس الحزب المرحوم مصطفى كامل باشا».

ثم قالت: «وقد رأينا أن نقابل حضرة فريد بك، ونسأله عن الحركة الوطنية المصرية؛ لأنه أجدر شخص باطلاعنا عليها».

فسأله المكاتب: ما هو أصل حركتكم الوطنية؟

فريد بك: إن الحركة الوطنية المصرية، هي في آنٍ واحد، حركة وطنية ديمقراطية دستورية، ومنذ سنة (١٨٧٩م) أخذ عرابي يطالب بدستور أعطاه الخديوي إيانا في سنة (١٨٨١م)، ولكنكم تعلمون أن الإنجليز انتهزوا فرصة الجدال القائم بين الخديوي والبرلمان، وتدخلوا في المسألة بقوتهم، وسرعان ما أطلقوا قنابلهم على الإسكندرية، وتسلطوا على البلاد.

المكاتب: بأي طريقة تنفذ السلطة الإنجليزية؟ أليست مصر إسميًّا مستقلة؟

فريد بك: نعم، هو ذلك من الوجهة القانونية، فإن المعتمد البريطاني هو عبارة عن قنصل جنرال فقط، لا يمتاز بشيءٍ عن بقية قناصل الدول.

المكاتب: ولكن ما هي حقيقة الأمر في الواقع؟

فريد بك: الحقيقة أن سلطة المعتمد البريطاني تعادل سلطة معتمد فرنسا في تونس، ويوجد بجانب كل وزير مستشار إنجليزي، هو في الحقيقة صاحب الأمر والنهي، وكلمته هي العليا في الوزارة، ويوجد أيضًا السردار؛ وهو موظف إنجليزي كبير، يرأس الجيش المصري ويحكم السودان.

وشرح الفقيد الحالة في مصر شرحًا مستفيضًا، وختم حديثه بقوله:

«إنهم يضاعفون وسائل الاضطهاد، وقد رأيتم ما صنعوه حول القضية المرفوعة على الشيخ الغاياتي، وقد أعادوا لنا قانونًا يرجع عهده إلى سنة (١٨٨١م) ويبيح للحكومة إغلاق أي جريدة لأي سبب تراه، وقد أوجدوا في وزارة الداخلية قلمًا للمطبوعات، كما في الروسيا!! غير أنكم تعلمون أننا معتصمون بالسكينة والهدوء، وأنهم لا يستطيعون بأمثال هذه الوسائل وقف حركتنا الوطنية التي يشترك فيها الشعب المصري بأسره، فالمستقبل لنا لا محالة».

حضوره مؤتمر المجالس النيابية

وحضر المترجم مؤتمر المجالس النيابية الذي انعقد في (أغسطس سنة ١٩١٠م) بمدينة بروكسل عاصمة بلجيكا؛ ولكنه لم يتمكن من الخطابة فيه؛ لأن مصر لم تكن إلى ذلك الحين بلدًا دستوريًّا، فلم يكن لها حق الاشتراك في المؤتمر؛ وإنما اشترك فيه باعتباره نائبًا عن جريدتي (العلم والبلاغ المصري).

ونشرت جريدة (الإتوال بلج LETOILE BELGE –الكوكب البلجيكي– حديثًا له لمناسبة حضوره هذا المؤتمرن، قال فيه:

«إنَّ مصر لسوء الحظ لم تشترك في هذا المؤتمر، وما ذاك إلا لأننا ليس لدينا مجلس نيابي، فقد ألغى الإنجليز في عام (١٨٨٢م) مجلس نوابنا، وأحلوا محله مجلسًا تشريعيًّا ليس له إلا صوت استشاري، وليست له أدنى رقابة على الشئون المالية».

ثم قال: «إننا نبذل الجهد لإيقاف الرأي العام في العالم أجمع، بجميع الوسائل على حالتنا الحاضرة، وهذه الحالة مخالفة لأحكام القانون الدولي، نحن نريد أن ندافع عن مطالبنا بالأوجه الشرعية، وهذه المطالب تنحصر في كلمتين: الجلاء والدستور، وإننا نريد أن نصل إلى الغاية المنشودة عن طريق السلام وبمساعدة الأحرار في بلاد العالم كافة».

وذكر قرار مؤتمر السلام باستوكهلم الخاص بالقضية المصرية، وعرج على المؤتمر الوطني الذي اعتزم عقده في باريس يوم ٢٢ سبتمبر، والذي سيجيء الكلام عنه في الفصل الآتي:

قضية وطنيتي

(أغسطس سنة ١٩١٠م)

هي القضية التي حكم فيه على المترجم بالحبس ستة أشهر، وخلاصتها أن الأستاذ علي الغاياتي المحرر باللواء أخرج في (يولية سنة ١٩١٠م) ديوانًا من الشعر أسماه (وطنيتي)، ضمنه قصائده عن الحوادث التي وقعت خلال عامين، وكتب فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش كل منهما مقدمة له، وعلى أن جميع القصائد التي احتواها الكتاب سبق للصحف نشرها في حينها، ولم تجد النيابة فيها ما يستدعي المحاكمة، فإن الوزارة أخذًا بسياسة الشدة التي انتهجتها حيال الحركة الوطنية، أوعزت إلى النيابة بالتحقيق فيما ورد بالكتاب، فأمرت بمصادرته وأخذت تحقق مع مؤلفه، وإذ كان الفقيد في أثناء التحقيق في أوربا يدافع عن قضية مصر، فقد أرجأت إجرائها معه حتى يعود، وأخذت تحقق مع الشيخ عبد العزيز جاويش، والشيخ الغاياتي، ثم أقامت عليهما الدعوى العمومية بتهمة تحبيذ الجرائم، والتحريض على ارتكابها، وإهانة هيئات الحكومة، وأحالتهما إلى محكمة الجنايات وعرضت القضية بالنسبة لهما في (أغسطس سنة ١٩١٠م) أمام المحكمة، وكانت مؤلفة برئاسة محمد مجدي بك، وعضوية علي ذو الفقار بك، والمسيو سودان، وجلس في كرسي النيابة محمد توفيق نسيم بك رئيس نيابة الاستئناف، ولم يكن الأستاذ الغاياتي حاضرًا؛ إذ كان قد سافر إلى الأستانة، ومنها إلى سويسرا قبيل المحاكمة، فنظرت القضية في غيبته، وحضر الأستاذ الشيخ جاويش، وتولى الدفاع عنه أحمد بك لطفي ومحمد علي علوبة بك (باشا)، وفي ٦ منه أصدرت حكمها على الشيخ علي الغاياتي (غيابيًّا) بالحبس سنة مع الشغل، وعلى الشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ثلاثة أشهر مع النفاذ، فكان هذا

هو الحكم الثاني الصادر عليه بالحبس، وقد نفذ فيه فورًا، وقوبل الحكم بالاستياء الشديد، أما الفقيد فقد حوكم بعد عودته من أوربا كما سيجيء بيانه في الفصل السابع.

قضية طنطا

(نوفمبر سنة ١٩١٠م)

هي قضية سياسية هامة تصور ناحية من تطور الحركة الوطنية في ذلك العهد؛ وبيانها أنه في يوم (٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٠م) اصطف طلبة المدرسة الثانوية والتحضيرية والابتدائية ومدرسة الأقباط بطنطا، على إفريز محطة طنطا للاشتراك في استقبال الخديوي حين عودته من الإسكندرية إلى العاصمة، فما أن وقف القطار الخديوي حتى صاح الطلبة جميعًا: (ليحيى الخديوي، ليحيى الدستور، لتحيى مصر)، وكرروها ثلاثًا، ففوجئ الخديوي بهذا الهتاف، وبَدَا عليه الاستياء من الهتاف للدستور في وجهه، وانزعج مدير الغربية محمد محب باشا؛ إذ كان الهتاف للدستور معدودًا في ذلك الحين عملًا عدائيًّا، فأمر بإخراج الطلبة جميعًا من إفريز المحطة، وقبض على كثير منهم، ومعظمهم من طلبة المدرسة الثانوية؛ بحجة أنهم المحرضون على هذه المظاهرة، ووجهت إليهم تهمة خطيرة، وهي أنهم أعضاء في جمعية سرية إرهابية، وعوملوا في السجن بغلظة وقسوة، مما أثار سخط الرأي العام، وبخاصة فإن هذه المدرسة كانت أهلية جمعت التبرعات لإنشائها من الأعيان، في عهد المدير السابق حسن باشا رضوان، ثم أسندت رئاسة مجلس إدارتها إلى مدير الغربية، فلم يكن للمدير عليها من فضل ولا سلطان، وقد ثبت من التحقيق بطلان تهمة الجمعية السرية، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على ستة عشر طالبًا بتهمة إهانة المدير، وكانت الإدارة تتهم الأستاذ مصطفى الشوربجي (بك)، والأستاذ محمد نبيه سلام (بك) وغيرهما بالتحريض في هذه الحادثة؛ ولكن النيابة قررت حفظ الدعوى بالنسبة

لهم، وبلغ اهتمام الرأي العام بهذه القضية مبلغًا كبيرًا؛ إذ كانت أول قضية حوكم فيها الطلبة من أجل الهتاف للدستور.

ونظرت القضية أمام محكمة جنح طنطا برئاسة محمود بك علي سرور، وتولى الدفاع عن المتهمين جمع من المحامين، وهم: أحمد بك لطفي، وإسماعيل شيمي بك، والشيخ حسن عبد القادر، والأستاتذة: أحمد وجدي، وعلي كمال حبيشة، وعبد الفتاح رجائي، وقضت المحكمة (بتاريخ ١١ يناير سنة ١٩١١م) بتغريم ستة من الطلبة غرامات يسيرة، وبراءة الباقين.

obeikan.com